

المحتويات

الصفحة

مقدمة:	2
ثانياً: نظرة عامة على الاقتصادي المصري	2
1. مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي	3
2. مرحلة الإصلاح الاقتصادي	8
أ. النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي	8
ب. النتائج التي حققها الاقتصاد المصري في ظل برنامج الإصلاح	10
ثالثاً: مصادر النمو	34
1. دالة الإنتاج	34
أ. النظرية الكلاسيكية	34
ب. النظرية الحديثة للنمو ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج	38
2. دراسات تطبيقية منتقاة في مصادر النمو	41
رابعاً: الدراسة التطبيقية لمصادر النمو في مصر	43
1. نموذج قياس النمو	43
2. نتائج الدراسة التطبيقية	44
3. محددات مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج	49
خامساً: الاستنتاجات ومضامين السياسة	55
المراجع	60

أداء ومصادر النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري

مقدمة

شهدت مصر خلال حقبة التسعينات وحتى عام 2002 تغييرات جوهرية في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وذلك كنتيجة لتبني برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي لمواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة الموجودة آنذاك. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا البرنامج في إصلاح الخلل المالي والهيكلية للاقتصاد المصري وتحسين مناخ الاستثمار بما يساعد على جذب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية وذلك لزيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين دخول الأفراد ورفع مستوى معيشتهم.

تهدف هذه الورقة أساساً لتحديد مصادر النمو في مصر. ولتحقيق هذا الهدف فإن البحث يركز على الأقسام الأربعة الآتية: القسم الثاني يتناول بالتفصيل تطور الاقتصاد المصري خلال الحقبة الماضية، وعلى وجه الخصوص خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي مع التركيز على الجهود التي بذلتها الحكومة لإصلاح الخلل المالي والهيكلية في اقتصادها خلال الفترة 1990-2000. أما القسم الثالث من الدراسة فيتناول الإطار النظري لمصادر النمو ومحدداته مع التعرض بالتحليل الكمي والقياسي لهذه الجزئية بالتركيز على دور مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (Total Factor Productivity, TFP). أما القسم الرابع فيتعرض بالتحليل لنتائج هذه الدراسة، وأخيراً فإن القسم الخامس يتناول استنتاجات ومضامين السياسة، مع وضع توصيات لمتخذي القرار في كيفية رسم سياسات لتحفيز النمو في الاقتصاد المصري.

ثانياً: نظرة عامة على الاقتصاد المصري

على الرغم من أن عملية التحول من نظام الاقتصاد المخطط أو المركزي إلى اقتصاد السوق تبدو معقدة، إلا أن الحكومة المصرية شرعت في تبني مثل هذه العملية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وذلك في منتصف الثمانينات من القرن الماضي بسبب تدهور الأوضاع

الاقتصادية أبان تلك الفترة، ولكن هذا الاتفاق تم إلغاؤه بعد ثلاثة أشهر فقط نظراً لعدم تمكن الحكومة من الوفاء بمتطلبات صندوق النقد الدولي.¹ ولكن مع زيادة الضغوط الاقتصادية وتدهورها بشكل سريع في نهاية عام 1990، وعدم قدرة الحكومة المصرية على الوفاء بمتطلبات خدمة الدين الخارجي، فلقد كان من الضروري الرجوع للمنظمات الدولية مرة أخرى للتفاوض حول مسألة جدولة الدين الخارجي وإجراء إصلاحات جوهرية وهيكلية في الاقتصاد المصري. وقبل التطرق بالتفصيل للأوضاع الاقتصادية في مصر خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، نلقي نظرة سريعة على تطور الاقتصاد المصري خلال فترة ما بعد الثورة حتى بداية برنامج الإصلاح في التسعينات.

1. مرحلة ما قبل الإصلاح الاقتصادي

مع قيام ثورة 23 تموز/ يوليو عام 1952، بدأت مرحلة جديدة في التاريخ المصري المعاصر وشملت عدة جوانب سياسية واجتماعية وقانونية واقتصادية... الخ. وبغض النظر عن الجوانب الأخرى وبالتركيز على النواحي الاقتصادية، فإنه يمكن القول بأن هذه المرحلة تميزت بتأميم أو تمصير كل المشروعات الصناعية والتجارية والمالية بغض النظر عن ملكيتها، سواء كانت لمصريين أو أجانب (Mahjoub, 1990).

في حقيقة الأمر، فإن السياسة الاقتصادية في بدايات مرحلة الثورة كانت تعتمد على تشجيع رأس المال الخاص لتطوير أنشطة الاقتصاد المختلفة واستمر القطاع الخاص في سيطرته على ما يقرب من 95% من حجم الاقتصاد الوطني تماماً كما كان قبل قيام الثورة. ولكن مع أزمة قناة السويس في عام 1956، بدأت الحكومة سلسلة من التدخلات في الجوانب الاقتصادية المختلفة مما أدى لتحجيم دور القطاع الخاص بشكل تدريجي. ومع تغير الأيدلوجية السائدة في ذلك الوقت وتحول الفكر إلى الاتجاه الاشتراكي، بدأت الدولة عملية تأميم واسعة بداية مع عام 1961 لكل ما هو مصري أو أجنبي ويضطلع بنشاط اقتصادي تجاري أو صناعي أو مالي، حتى أصبحت الدولة هي المالك الوحيد لمؤسسات الأعمال. والجدول التالي يوضح مدى

¹ لم يتم استكمال البرنامج نظراً لعدم التزام الحكومة بإجراء إصلاحات في نظام سعر الصرف وأسعار الفائدة، وكذلك تعديل أسعار الطاقة والمشتروبات الزراعية، وفي البنود المتعلقة بموازنة 1987-1988 (IMF, 1998).

استحواذ القطاع العام على معظم الأنشطة الاقتصادية خلال تلك الفترة.

جدول رقم (1)

الاستثمار العام والخاص خلال الفترة 1952-1973 (سنوات مختارة)

بالمليون جنيه

السنوات	الاستثمار العام		الاستثمار الخاص		إجمالي الاستثمار
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
1952	24%	28	76%	87	115
1960	94%	162	6%	10	172
1966	93%	349	7%	28	377
1973	92%	426	8%	37	463

المصدر: راضي، عبد المنعم (1996)، الاقتصاد، (القاهرة: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني).

ويتضح من الجدول السابق رقم (1) أن دور القطاع الخاص ومدى مساهمته في النشاط الاقتصادي قد تلاشت تقريباً بالكامل، وذلك مع توجه الدولة نحو اقتصاد التخطيط المركزي وهيمنتها بالكامل على جميع أوجه الأنشطة الاقتصادية والتي شملت المنافع والمرافق العامة، والنقل والمواصلات، والتشييد والبناء، والصناعات الثقيلة، ومناجر الجملة والتجزئة، والفنادق، وذلك بالإضافة إلى عمليات الاستيراد والتصدير وبيع المحاصيل الزراعية الرئيسية (Hopwood, 1982). هذا، ولقد استمر الحال على ما هو عليه من حيث سيطرة الدولة ممثلة في القطاع العام على جميع النواحي الاقتصادية حتى عام 1974، حيث تبنت الحكومة سياسة جديدة لإدارة اقتصاد ما بعد الحرب تعرف بسياسة الباب المفتوح (Open Door Policy). هذا وتوجد العديد من الأسباب التي دفعت الحكومة إلى تغيير نهجها في إدارة الاقتصاد:

- عدم كفاءة أو ربحية شركات القطاع العام نظراً لخضوعها للعديد من الاعتبارات السياسية والاجتماعية والتي جعلتها متخمة بالبطالة المقنعة مما أثر على أدائها (Lloyds Bank, 1986).

- أدى دخول مصر في حرب اليمن إلى استنزاف احتياطات النقد الأجنبي مما أثر على خطط التنمية اللازمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- أدت حرب 1967 إلى خسارة مصر لمصدرين رئيسيين من مصادر النقد الأجنبي وهما عوائد قناة السويس وعوائد البترول المستخرج من شبه جزيرة سيناء التي تم احتلالها.
- زيادة النفقات العسكرية بعد هزيمة 1967 وتوجيه جانب كبير من طاقات الدولة للاستعداد للحرب التي تمت في عام 1973.
- وأخيراً، زيادة تكلفة نظام الدعم الحكومي بشكل كبير نظراً للزيادة المطردة في تعداد السكان، واستخدام الحكومة لسعر صرف رسمي غير واقعي للعملة المحلية (Abdelfatah, 1997).

وبناء على ما سبق، فبعد حرب 1973 اتجهت الحكومة إلى اتباع سياسة اقتصادية جديدة بهدف تحديث الاقتصاد المصري وتحقيق معدلات نمو أعلى في الناتج المحلي الإجمالي. وحيث أن تحقيق ذلك كان يتطلب وقتها توافر موارد مالية وفنية تفوق ما تمتلكه مصر، فقد عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار الأجنبي وإعطاؤه أولوية خاصة. وفي عام 1974 صدر القانون رقم 43 والذي ينص على منح حوافز استثمارية مثل إعطاء ضمانات للمستثمرين بعدم التأميم، إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات، بالإضافة لإزالة بعض الرسوم والمصروفات على الواردات بغرض الإنتاج. وعلى صعيد آخر، أقامت الحكومة عدد من المناطق الحرة بغرض تشجيع الشركات على استيراد المواد الخام ومكونات الإنتاج لتصنيع السلع في مصر بغرض إعادة تصديرها كمنتج نهائي. وبالطبع، فإن تبسيط وتسهيل إجراءات الاستثمار التي قدمتها الحكومة أدت لجذب الاستثمارات الأجنبية من دول الخليج، والولايات المتحدة، ودول غرب أوروبا، بالإضافة إلى زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية. والجدول التالي يوضح بجلاء مدى تأثير السياسة الاقتصادية الجديدة على تنامي دور القطاع الخاص.

جدول رقم (2)

الاستثمار العام والخاص خلال الفترة 1974-1990 (سنوات مختارة)

بالمليون جنيه

إجمالي الاستثمار	الاستثمار الخاص		الاستثمار العام		السنوات
	نسبة	قيمة	نسبة	قيمة	
681	%10	66	%90	615	1974
4950	%20	80	%80	4000	1982/1981
16316	%32	5131	%68	11185	1990/1989

المصدر: راضي، عبدالمنعم (1996)، الاقتصاد، (القاهرة: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني).

وبالطبع كان من المتوقع أن تؤدي هذه الاستثمارات إلى تمويل العديد من الأنشطة الصناعية التي تعتمد أساساً على المواد الخام المحلية بغرض تلبية العرض الداخلي وتصدير الفائض للخارج للحصول على موارد من العملة الأجنبية، بالإضافة إلى تشغيل العمالة وتقليل حجم البطالة، ولكن معظم هذه الأهداف لم تتحقق خلال تلك الفترة للعديد من الأسباب².

وعلى الرغم من أن الاقتصاد المصري تمتع بدرجة نمو عالية خلال السنوات الأولى من حقبة الثمانينيات، إلا أنه في الوقت نفسه أصبح معتمداً بشكل كبير على المعونات والمساعدات الأجنبية. وفي الوقت نفسه أيضاً فإن مصادر الدخل الأخرى مثل صادرات البترول، وعوائد قناة السويس، وتحويلات العاملين في الخارج، لم تكن كافية لتمويل فاتورة الواردات المرتفعة سواء المتمثلة في السلع الاستهلاكية أو مواد عناصر الإنتاج. أضف إلى ذلك أن البنية التحتية كانت في حاجة ماسة لمزيد من الاستثمارات الضخمة لتحديثها وتطويرها (Road, 1997).

² اتجهت معظم المشروعات الاستثمارية إلى إنتاج سلع استهلاكية، وكانت معظم مكونات هذه السلع مستوردة من الخارج. بالإضافة إلى أن معظم هذه المشروعات لم تستهدف التركيز على التصدير أو إنتاج سلع ضرورية للمجتمع، بل أن معظم هذه السلع كانت بغرض تحفيز وزيادة الاستهلاك المحلي.

ومع الانخفاض الشديد في حصيللة الدولة من النقد الأجنبي، وبصفة خاصة مع انهيار أسعار البترول عام 1986، أصبح وضع الاقتصاد المصري في مأزق شديد نتيجة للانخفاض الحاد في موارد النقد الأجنبي (McDougall, 1988).³ وعلى صعيد آخر فإن حجم الدين الخارجي وضع مصر في قائمة أكثر الدول مديونية على مستوى العالم، لدرجة أن نسبة خدمة الديون للنتائج المحلي الإجمالي كان الأعلى بين كل الدول النامية. إضافة إلى تسارع نفقات الحكومة بشكل لا يتناسب مع عوائدها، ولجوء شركات القطاع العام للاقتراض بكثافة من البنوك المحلية لسد العجز في ميزانياتها (Lloyds Bank, 1986).

والجدول التالي يوضح مدى تأثير السياسات الاقتصادية التي اتبعت في الفترات المختلفة، والظروف والأحداث السياسية التي مرت بها مصر على معدلات النمو.

جدول رقم (3)

تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من 1960 – 1989

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	الفترات
6.4%	1964-1960
4.1%	1969-1965
2.9%	1974-1970
9.6%	1979-1975
7.4%	1984-1980
4.4%	1989-1985

المصدر: (World Bank, (2001), *World Development Indicators*, (Washington, D.C.: WB)

ويتضح من بيانات الجدول السابق رقم (3) أن معدلات النمو في مصر حققت معدلاً مرتفعاً خلال فترة الخطة الخمسية الأولى، والتي اعتبرها الكثيرون واحدة من أنجح الفترات حيث أسهم القطاع العام في بدايته بدرجة كبيرة في ذلك. وعلى الرغم من تدخل مصر في حرب اليمن عام 1966، ونشوب حرب 1967، فإن الاقتصاد المصري نما بنسبة 4.4% في

³ تأثرت المصادر الثابتة للنقد الأجنبي مثل عوائد قناة السويس، البترول، وتحويلات العاملين بالخارج حيث انخفضت بشكل ملحوظ بنحو 36% في عام 1987.

المتوسط خلال تلك الفترة. ولكن مع انخفاض كفاءة أداء القطاع العام، وعدم قدرته على تحمل مسؤولياته التي نشأ من أجلها، ومع قيام حرب 1973، حقق الاقتصاد المصري معدلات نمو ضعيفة لم تزد على 2.9% خلال تلك المرحلة. ومع تبني الحكومة لسياسة الباب المفتوح، وتشجيعها للاستثمار الخاص، والطفرة الشديدة في أسعار البترول، كل هذا أدى لحدوث زيادة كبيرة في معدلات النمو وصلت لـ 9.6% و 7.4% خلال الفترتين من 1975-1979 و 1980-1984 على التوالي. وكما سبق وأوضحنا سابقاً، فإن الاقتصاد المصري مر بمرحلة حرجة مع انهيار أسعار البترول، مما أثر بشكل كبير على معدلات النمو التي وصلت فقط لما يقرب من 50% من نفس معدلات النمو خلال العشر سنوات السابقة على هذه المرحلة حيث استقر معدل النمو في المتوسط عند 4.4% فقط.

2. مرحلة الإصلاح الاقتصادي

كما سبق وأوضحنا، فإن المشاكل التي واجهت الاقتصاد المصري بعد انهيار أسعار البترول في منتصف الثمانينيات، بالإضافة لتراكم العديد من المشاكل الهيكلية الأخرى، دفعت مصر لتبني برنامج اقتصادي طموح لعلاج الخلل في هيكلها الاقتصادي. وفي هذا القسم نتعرض لجزئيتين أساسيتين:-

- أ- النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي.
- ب- النتائج التي حققها الاقتصاد المصري في ظل برنامج الإصلاح.

وفيما يلي عرضاً لكل من هاتين الجزئيتين.

أ- النقاط الأساسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

قبل التطرق إلى نقاط برنامج الإصلاح الذي تبنته مصر بالتعاون مع صندوق النقد والبنك الدوليين، يجدر بنا أولاً أن نتعرف على موقف الاقتصاد المصري في نفس العام الذي تم فيه إقرار هذا البرنامج (أيلول/سبتمبر 1990) (Central Bank of Egypt, 1992-2001; and The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center, 1992-2001).

- إجمالي المديونية الخارجية وصلت حوالي 49 مليار دولار.
 - نسبة الدين الخارجي لاجمالي الناتج المحلي الإجمالي بلغت ما يقرب من 150%.
 - عجز الموازنة وصل لما يزيد على 20% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي.
 - معدل تضخم يزيد على 20%.
 - معدل فائدة حقيقي سالب (حوالي 6%).
 - قدرة الاحتياطي من النقد الأجنبي على تغطية واردات مصر بلغت 3 أسابيع فقط.
 - وفي ضوء ما تقدم، فإن الحكومة المصرية اتفقت مع صندوق النقد والبنك الدوليين على برامج إصلاح واسعة في نظامها الاقتصادي. وفيما يلي العناصر الأساسية التي تبنتها الحكومة في بداية مرحلة الإصلاح الاقتصادي (Ash, 1993; Youssef, 1996; and Road, 1997).
 - تقليص حجم القطاع العام من خلال التخصيص.
 - إزالة معظم العوائق غير الجمركية وتخفيض التعريفات الجمركية على الواردات وتهيئة مناخ مناسب لجذب الاستثمارات.
 - رفع القيود المفروضة على الأسعار.
 - رفع أسعار الوقود والكهرباء والمواصلات وجعل أسعارها تتماشى مع الأسعار الواقعية.
 - تخفيض المعونات لدعم السلع والخدمات وقصرها فقط على الفئات المحتاجة.
 - تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في جميع القطاعات بما في ذلك القطاع المالي من خلال إزالة العوائق والإجراءات الروتينية التي تعترض عملية الاستثمار.
- وبالإضافة لهذه الخطوات فإن الحكومة اتخذت إجراءات أخرى فورية تمثلت في:
- إزالة القيود على أسعار الفائدة.
 - تحرير سعر الصرف الأجنبي.
 - فرض ضريبة على المبيعات.

وكنتيجة لحرب الخليج الثانية في كانون الثاني/يناير 1991، استفادت مصر بشكل كبير نظراً لوقوفها مع دول التحالف في مواجهة العراق، حيث حصلت مصر على دعم مالي كبير - من

دول الخليج والدول الغربية - في صورة مدنية أو عسكرية على حد سواء. فللمرة الأولى منذ عام 1979، قدمت دول الخليج مساعدات مالية كبيرة لمصر بالإضافة إلى شطب جزء كبير من ديونها طويلة الأجل والتي قدرت بـ7 مليارات دولار. وفي الوقت نفسه شطبت الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 6.7 مليار دولار ديوناً عسكرية على مصر. أضف إلى ذلك أن نادي باريس بالاتفاق مع ما يقرب من 17 دولة دائنة لمصر قدم 50% خصماً على ديون مصر الحكومية وذلك على مراحل لمدة 3 سنوات تبعاً لمدى التزام مصر بتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي (Central Bank of Egypt, 1992; and Road, 1997).

ب- النتائج التي حققها الاقتصاد المصري في ظل برنامج الإصلاح

بداية يجدر بنا أن نشير إلى أن إعادة هيكلة الدين الخارجي وإسقاط شريحة منه كان حجر الزاوية عند بداية البرنامج. ولتلخيص مدى استعادة مصر من هذا البرنامج من ناحية إعفائها من جزء من ديونها بالإضافة لجدولة الجزء المتبقي، يمكن القول بأنه ما بين عامي 1990 و 1996 تم إعفاء مصر من الديون الآتية:

- 7 مليارات دولار من جانب دول الخليج.
- 6.7 مليار دولار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية.
- شطب 50% من ديون مصر الحكومية من خلال مفاوضات نادي باريس كما يلي:
 - 3 مليارات دولار تمثل في عام 1991 15% كمرحلة أولى.
 - 3 مليار دولار في عام 1993 تمثل 15% كمرحلة ثانية.
 - 4 مليار دولار في عام 1996 تمثل 20% كمرحلة ثالثة وأخيرة.

في بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، أوصى صندوق النقد الدولي مصر باتتباع خطوات سريعة وإحداث ثورة في النظام الاقتصادي المصري بصورة شاملة، ولكن الحكومة المصرية فضلت أن تقوم باتخاذ إجراءات إصلاحية متوازنة وعلى مراحل لتقليل مدى تأثير ذلك على فئات عديدة في المجتمع، وبصفة خاصة الفئات ذوات الدخل المتوسطة والمنتدنية والتي تمثل غالبية المجتمع. وخلال عشر سنوات من تطبيق البرنامج استطاعت مصر تحقيق نتائج

لموسسة وبارزة في العديد من النواحي الاقتصادية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4)
بعض المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد برنامج الإصلاح الاقتصادي

2001/2000	1991/1990	المتغيرات
26.1	49.2	إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)
%32.6	%151	إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
%6.5	%6 -	معدل الفائدة الحقيقي
%2.5	%21.2	معدل التضخم
%4.5	%18.2	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
%5.1	%3.6	معدل النمو الحقيقي
2337	1869	متوسط دخل الفرد الحقيقي (بالجنيه المصري)*

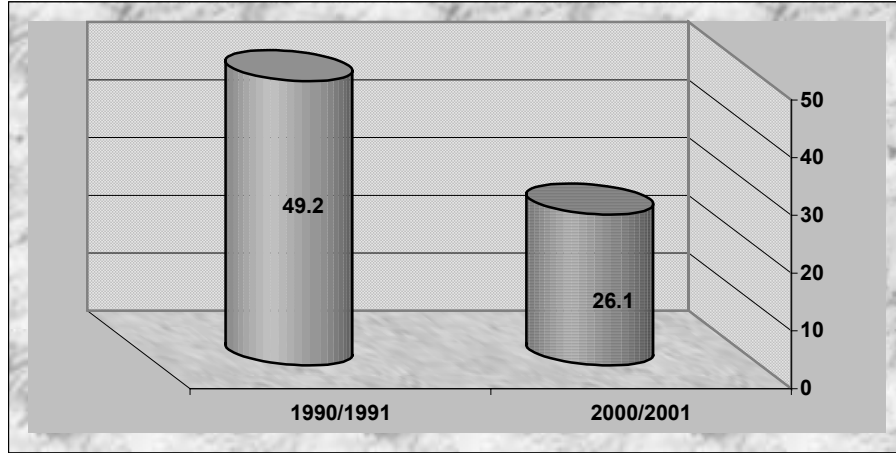
* على أساس أسعار عام 1991/1990.

المصدر: Central Bank of Egypt, The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center (Cairo: CBE and IDSC, Various Issues, 1992-2001).

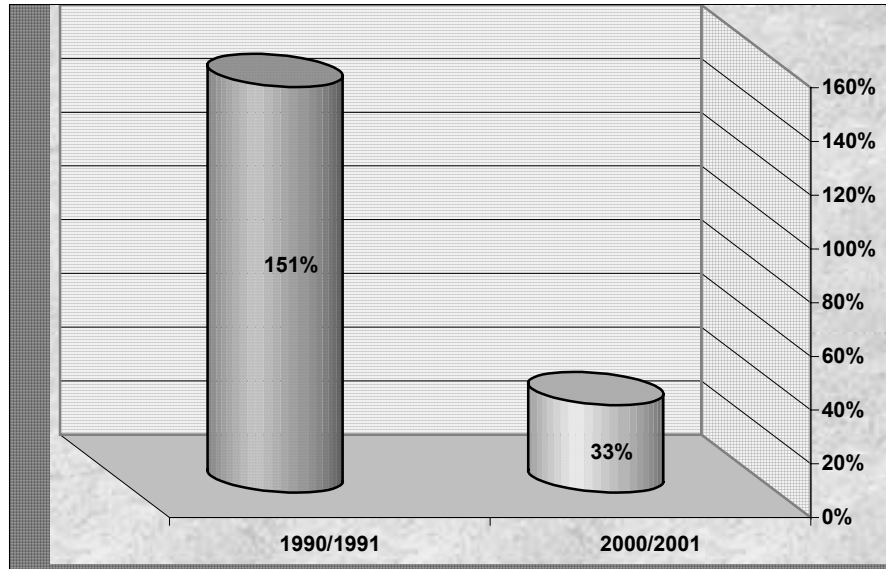
وسنعرض فيما يلي بشكل مختصر الإنجازات التي تحققت في ظل هذا البرنامج لكل جزئية على حدة.

• الدين الخارجي

شكل رقم (1)
إجمالي الدين الخارجي في مصر بين عامي 1991/1990 - 2001/2000



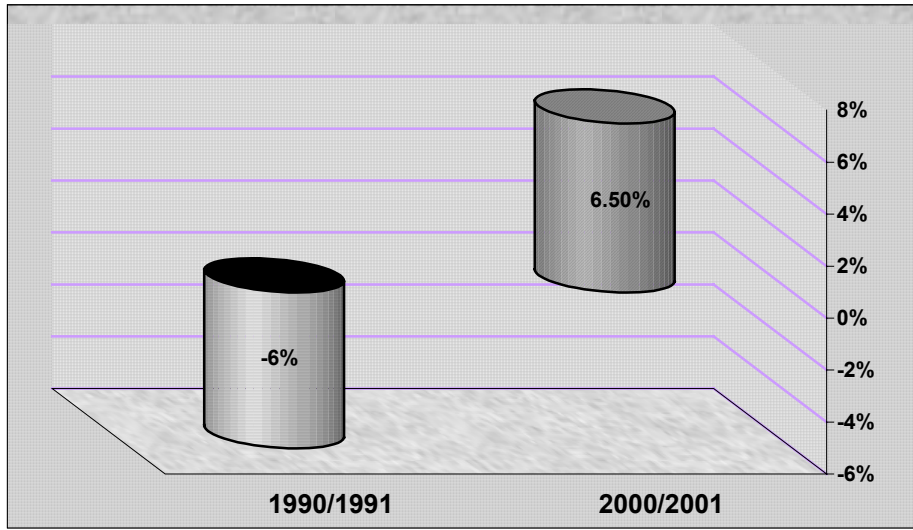
شكل رقم (2)
إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بين عامي 1991/1990 - 2001/2000



فبالنسبة لإجمالي الدين الخارجي، فمن الملاحظ أنه قد انخفض بشكل جوهري من 49.2 مليار دولار عام 1991/1990 إلى 26.1 عام 2001/2000، ولكن يجب الإشارة هنا إلى أن مثل هذا الانخفاض يرجع أساساً إلى إعفاء العديد من الدول الدائنة مصر عن جزء كبير من ديونها بلغ ما يقرب من 24 مليار دولار. وكننتيجة لهذا فإن نسبة الدين الخارجي للنتائج المحلي الإجمالي انخفضت أيضاً بشكل كبير من 151% عام 1990/91 إلى 32.6% فقط في عام 2001/2000. وبالطبع فإن مثل هذا التحسن يرجع لعاملين: إعفاء مصر من جزء كبير من ديونها كما سبق وأشرنا بالإضافة إلى تحقيق مصر لمعدلات نمو مرتفعة كمرئود لعملية الإصلاح الاقتصادي.

• سعر الفائدة

شكل رقم (3)
معدل الفائدة الحقيقي في مصر بين عامي 1991/1990 – 2001/2000



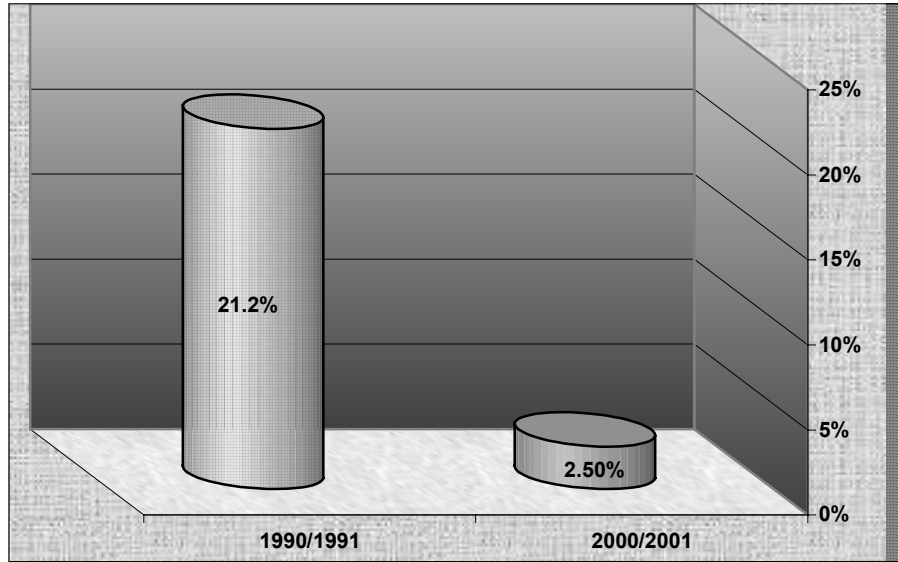
أما بالنسبة لمعدل الفائدة الحقيقي، فلقد رأيت بعض الدراسات أن وجود سعر فائدة حقيقي موجب يؤدي إلى زيادة الأنشطة المالية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي للمجتمع ككل

(Landi and Saracoglu, 1983; and Pill, 1997).⁴ وبالنسبة للوضع في مصر قبل فترة الإصلاح الاقتصادي، فإنه يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) والشكل رقم (3) أن سعر الفائدة الحقيقي كان سالباً (حوالي 6%) وذلك نظراً لأن معدلات التضخم كانت تفوق أسعار الفائدة الاسمية. ولعلاج هذه الأزمة فإنه، ومع بداية عام 1991، تم تحرير أسعار الفائدة وإزالة القيود الرسمية على ارتفاعها، كما تم استحداث أدوات مالية حكومية متمثلة في إصدار أدون الخزانة ذات الأجل المختلفة (91، 182، 360 يوم) وذلك لامتناس السيولة الموجودة بالسوق. ومن ناحية أخرى تم أيضاً إزالة القيود على حدود الإقراض للقطاعين الخاص والعام في عامي 1992 و 1993 (Handy and Subramainn, 1997). وعليه فإن إزالة القيود على جدول أسعار الفائدة – وتركها تتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب في السوق – كان أول خطوة في سبيل تضيق الفجوة بين أسعار الفائدة ومعدلات التضخم. وكننتيجة طبيعية لارتفاع أسعار الفائدة الاسمية، مع انخفاض معدل التضخم – كما سنرى لاحقاً – أدى لوجود سعر فائدة حقيقي موجب. وبالطبع فإن وجود معدل فائدة حقيقي موجب ساعد المنشآت المالية – وعلى وجه الخصوص البنوك – في جذب المدخرات المالية، والتي تم تحويلها بعد ذلك إلى قروض لقطاعات الأعمال المختلفة لاستثمارها في العديد من المشروعات. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية في بداية مرحلة الانفتاح الاقتصادي أدى لتباطؤ عمليات الاستثمار نظراً لارتفاع تكلفة التمويل للمشروعات، فإن انخفاض سعرها فيما بعد مع انخفاض معدلات التضخم جعلها مقبولة سواء من جانب المدخرين أو المستثمرين.

⁴ أوضحت نتائج بعض الدراسات أن اقتصاديات الدول النامية تتأثر بشكل كبير بمدى وجود أسعار فائدة حقيقية موجبة. وفي هذا الصدد، نجد أن العديد من الدول النامية كان لديها سعر فائدة حقيقي سالب، ولكن مع عمليات التحرر الاقتصادي التي مرت بها العديد من هذه الدول أدى ذلك لزيادة أسعار الفائدة لمستوى التوازن وبما جعل سعر الفائدة الحقيقي موجب عن مستويات مقبولة وبما انعكس أثره على النمو الاقتصادي إيجابياً.

• معدل التضخم

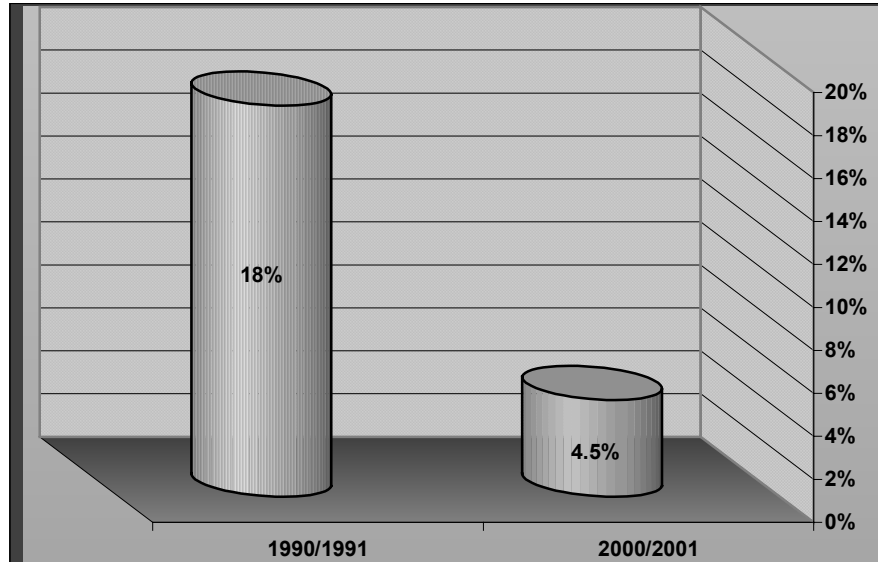
شكل رقم (4)
معدل التضخم في مصر بين عامي 1991/1990 – 2001/2000



كما أشرنا سابقاً، تميزت مصر خلال فترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي بوجود معدل تضخم مرتفع زاد على 20%. وحيث أن السيطرة على معدلات التضخم المرتفعة هذه كان من أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإن الحكومة أولت اهتماماً خاصاً بهذه الجزئية. ونظراً لأن السيطرة على التضخم تتطلب أحد أمرين وهما تقليص حجم الطلب على السلع والخدمات، بالإضافة إلى أو/زيادة المعروض من السلع والخدمات، وحيث أن العنصر الثاني يتطلب حجم هائل من الاستثمارات ولا يمكن تحقيقه في الأجل القصير، فإن الحكومة اتجهت للحل الأول والمتمثل في تحجيم الطلب على السلع والخدمات. ولتحقيق ذلك عملت الحكومة على امتصاص السيولة من السوق وذلك باستحداث أدوات مالية لأول مرة متمثلة في أدوات الخزانة ذات الأجل المختلفة قصيرة الأجل بداية من عام 1991، ثم تبعت ذلك بسندات الخزانة (5 – 10 سنوات) في عام 1995. وقد ساعدت هذه الإجراءات على امتصاص السيولة وانخفاض معدلات زيادتها من 27% في عام 1991/90 إلى 8.7% فقط في عام 1997/98 (Central Bank of Egypt, 1998). بالإضافة إلى أن الانخفاض الشديد في عجز الموازنة مع وجود ثبات في أسعار الصرف أدى إلى تقليل الضغوط التضخمية.

عجز الموازنة

شكل رقم (5)
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مصر بي
عامى 1991/1990 – 2001/2000



كذلك نجحت السياسة الاقتصادية الجديدة في تقليل العجز في الموازنة العامة للدولة كما هو واضح من الشكل رقم (5) حيث انخفض عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 18.2% عام 1991/1990 إلى 4.5% فقط في عام 2001/2000.

إن الانخفاض في العجز الكلي للموازنة قد تحقق من خلال زيادة العوائد من ناحية مع خفض وترشيد النفقات من ناحية أخرى. فعلى الصعيد زيادة العوائد، حدثت زيادة ملموسة في عوائد قناة السويس وصادرات البترول وكذلك من الضرائب على التجارة الدولية. كما أن استحداث الضريبة على المبيعات في عام 1991 ساهم بشكل واضح في زيادة عوائد الدولة (Central Bank of Egypt, 1998). وعلى الصعيد الآخر، تمكنت الحكومة من تخفيض نفقاتها بما يعادل 7.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي. ونجد أن الخفض في نفقات الدولة يمكن

عزوة أساساً لتقليص النفقات الاستثمارية والجارية بنسبة 64% و 16% على التوالي (Handy and Subramanian, 1997)⁵.

• برنامج التخصيص

يعتبر القطاع العام عاملاً مهماً من عوامل عجز الموازنة (Bouni and Michalet, 1991; and Stevens, 1992)، لذلك تبنت الحكومة برنامجاً طموحاً لتخصيص شركات قطاع الأعمال العام، وذلك للمساهمة في تخفيف العبء على الموازنة العامة للدولة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد.

وفي هذا الصدد، وكما أشرنا سابقاً، نجد أن شركات القطاع العام قد استحوذت على معظم الأنشطة الاقتصادية بداية من عقد الستينيات بعد سياسة التأميم التي تبنتها الحكومة آنذاك. ولقد هدف القطاع العام بشكل أساسي إلى خلق فرص عمل قدر المستطاع. ولكن مع الأداء الضعيف لإدارات شركات القطاع العام، فإن كفاءة هذا القطاع كانت سلبية بشكل كبير (Rood, 1997; and Banker, 1990). وحيث أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وربحية من القطاع العام (Davies, 1971; Yarrow, 1986; and Boardman and Vining, 1989) فإن تبني برنامج للتخصيص بهدف تحويل ملكية شركات القطاع العام من الدولة للقطاع الخاص كان أحد أولويات برنامج الإصلاح الاقتصادي. ولتحقيق ذلك أصدرت الحكومة قانون القطاع العام رقم 203 لسنة 1991، والذي كانت أهم بنوده هو أن تحل الشركات القابضة محل هيئات القطاع العام، وتم كذلك تحديد عدد الشركات التي ستخضع لبرنامج التخصيص بـ 314 شركة تابعة موزعة على 27 شركة قابضة (تم تخفيضها فيما بعد لتصبح 14 شركة قابضة فقط) مصنفة على أساس قريب من الأساس النوعي. ولقد بدأت أولى خطوات التخصيص في مايو 1991 حيث أوقفت الحكومة الدعم المالي لشركات القطاع العام (Field, 1995). كذلك تم إنشاء المكتب الفني لقطاع الأعمال العام والذي أخذ على عاتقه -

⁵ في حين أن نصيب قطاع الخدمات الاجتماعية من النفقات الاستثمارية لم يتأثر، نجد أن الدولة قلصت استثماراتها بشكل كبير في قطاع الكهرباء والسياحة. أما بالنسبة للنفقات الجارية، والتي تم تخفيضها بنسبة 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن الدعم الحكومي قد انخفض بنسبة 2.4%، في حين أن الأجور والمرتببات شهدت انخفاضاً أقل بلغ 0.6%. وعلى الرغم من حدوث زيادة ملموسة في الفوائد المستحقة على الديون المحلية بنسبة 2.1% خلال فترة الإصلاح الاقتصادي، إلا أن عبء خدمة الدين الخارجي انخفض بشكل جوهري كنتيجة منطقية لإعفاء مصر من حوالي 50% من ديونها الخارجية.

بالتعاون مع المسؤولين في الشركات الفابضة - عملية تقييم الشركات التابعة وإعدادها للبيع
(Road, 1997; and Timewell, 1991).

ولقد تبنت الحكومة عدة طرق لتخصيص القطاع العام: بيع الشركات - أغلبية (أكثر من 51% من رأسمال الشركة)، أو أقلية (أقل من 50% من رأس مال الشركة) - من خلال طرح الأسهم في بورصة الأوراق المالية للجمهور. والطريقة الثانية تمثلت في بيع كامل أو أغلبية الشركة لمستثمر أو مجموعة صغيرة من المستثمرين. أما الأسلوب الثالث فتمثل في تمليك العاملين للشركات التي يعملون بها وذلك من خلال إنشاء اتحادات للعاملين بهذه الشركات، وتقديم تسهيلات في عملية السداد لقيمة هذه الشركات (McKinney, 1996). وبالإضافة لهذا، قامت الحكومة ببيع بعض الشركات كوحدات إنتاجية أو تصفيتها إذا كانت تكاليف إعادة هيكلة هذه الشركات غير مجدٍ اقتصادياً. وفي الآونة الأخيرة تبنت الحكومة سياسة التآجير لبعض من هذه الشركات.

والجدول والشكل التاليان يوضحان إنجاز برنامج التخصيص في مصر حتى الربع الثاني من عام 2002. ويتضح من الجدول رقم (5) والشكل رقم (6) أن برنامج التخصيص بدأ بشكل بطيء وذلك حتى عام 1996، حينما تغيرت الحكومة⁶، وركزت الحكومة الجديدة على الإسراع في تنفيذ البرنامج وشهدت تلك الفترة زيادة كبيرة في الشركات المطروحة كأغلبية في بورصة الأوراق المالية. ولكن مع ترمدي الأوضاع الاقتصادية في السنوات الأخيرة نتيجة لاهتزاز ثقة المستثمرين بسبب أزمة سعر الصرف، وتقلص حجم الاستثمارات الخارجية، وعدم قدرة سوق الأوراق المالية على جذب المستثمرين، كل هذا أدى إلى حدوث تراجع كبير في برنامج التخصيص، ومواجهة الحكومة لمشاكل عديدة في بيع شركات القطاع العام لدرجة أنه منذ عام 1999 وحتى وقتنا هذا لم تنجح الدولة سوى في بيع شركة قطاع عام واحدة من خلال بورصة الأوراق المالية. وعلى أية حال، فلقد حققت الشركات التي تم تخصيصها تحسناً ملحوظاً في العديد من النواحي المتعلقة بالربحية، والكفاءة، والإنفاق الرأسمالي، والهيكل التمويلي وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6).

⁶ تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة كمال الجنزوري خلفاً لحكومة عاطف صدقي في عام 1996.

جدول رقم (5)
إنجازات برنامج التخصيص في مصر حتى الربع الثاني من سنة 2002

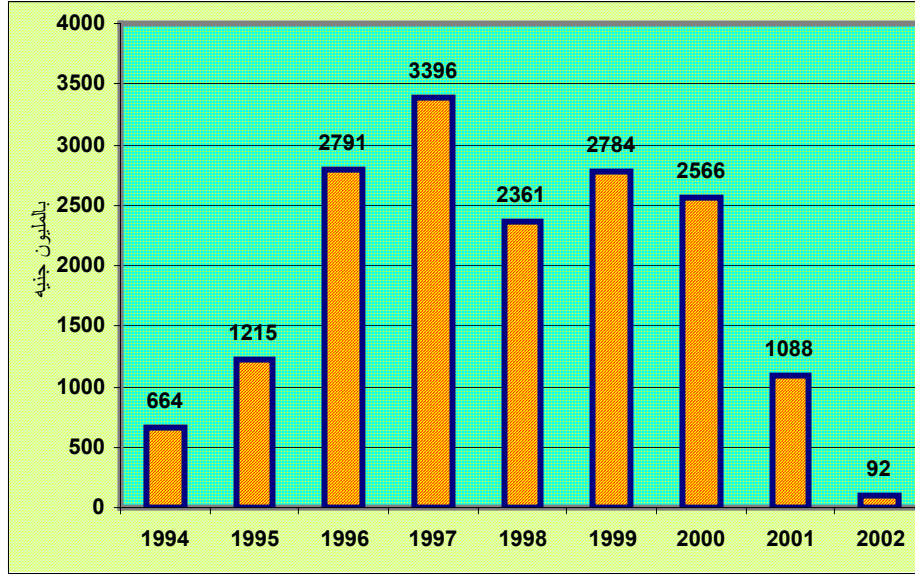
بالمليون جنيه

السنوات	تخصيص بالكامل أو أغلبية < 51%				خصخصة جزئية أو أقلية			الإجمالي	
	مستثمر رئيسي	طرح أسهم بالبورصة	اتحاد العاملين	تصفية	طرح أسهم بالبورصة	بيع كوحدة إنتاجية	التأجير	عدد	قيمة
1993-1990				6				6	-
1994	3		7	2	1			13	664
1995		1	3	2	6			12	1215
1996	3	14		1	6	1		25	2791
1997	3	14	3	3	2	1	2	28	3396
1998	2	8	12	6	1	3		32	2361
1999	9		5	7		4	8	33	2784
2000	5	1		3		6	8	23	2566
2001	3		2	2		3	2	12	1088
*2002			2			3		5	92
الإجمالي	28	38	34	32	16	21	20	189	16957

* أرقام عام 2002 حتى نهاية حزيران/ يونيو 2002.

المصدر: Ministry of Public Enterprise, (2002), *Privatization Program Performance from the Start until June 2002*, (Cairo:MPE).

شكل رقم (6)
قيمة الشركات التي تم تخصيصها خلال الفترة 1994 حتى حزيران/يونيو 2002



ومن ناحية أخرى، فقد أسهمت حصيلة التخصيص في الموازنة العامة للدولة حيث أن قيمة المبالغ المحولة من حصيلة بيع شركات القطاع العام بلغ 6322 مليون جنيه وهو ما يوازي 45% من إجمالي الحصيلة

• سعر الصرف

أما من ناحية سعر الصرف، فتجدر الإشارة إلى أنه من الضروري تقليل حدة التقلبات في سعر الصرف، حيث أنه كما زادت هذه التقلبات كلما قلت رغبة المستثمرين في استثمار أموالهم داخل اقتصاد ما.⁷ وفي هذا الصدد، نجد أن مصر مثلها في ذلك مثل العديد من الدول

⁷ إن التغيرات في سعر الصرف قد تغير من وضع الاستثمارات الدولية وتدفقات رأس المال الداخلة والخارجة. ونجد على سبيل المثال أن التدهور الشديد في أسعار عملات الدول الآسيوية عام 1997 أدى لهروب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية لخارج المنطقة مما أثر على اقتصاديات هذه الدول (Martin, 1997).

جدول رقم (6)

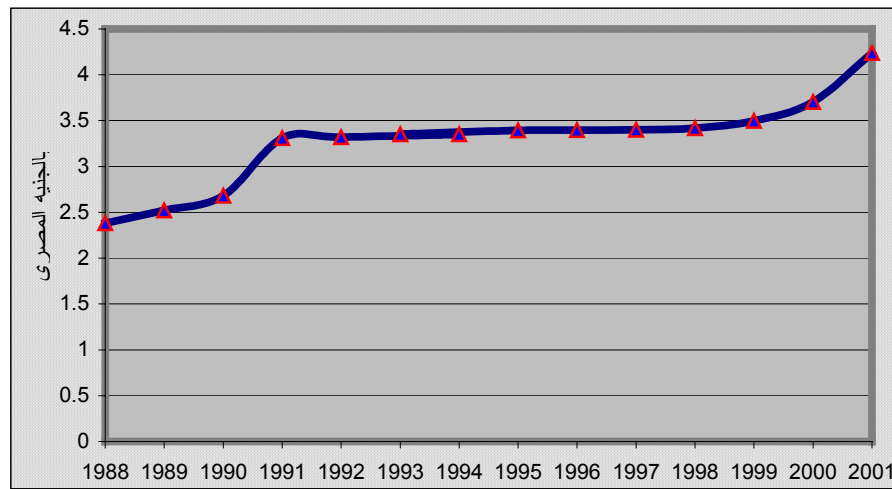
ملخص لأثر التخصيص على أداء الشركات

نتائج الدراسة	طريقة قياس المتغيرات	المتغيرات
زيادة ** زيادة * زيادة **	صافي الربح / المبيعات صافي الربح / الأصول صافي الربح / حق الملكية	1- الربحية أ- العائد على المبيعات ب- العائد على الأصول ج- العائد على حق الملكية
زيادة *** زيادة *	المبيعات / عدد العاملين صافي الربح / عدد العاملين	2- كفاءة العمليات أ- كفاءة العمليات ب- كفاءة الربح
زيادة	المبيعات / مؤشر أسعار المستهلكين	3- المخرجات أ- المبيعات الحقيقية
زيادة ** زيادة * زيادة *	الإنفاق الرأسمالي / مؤشر أسعار المستهلكين الإنفاق الرأسمالي / المبيعات الإنفاق الرأسمالي / الأصول	4- الإنفاق الرأسمالي أ- الإنفاق الرأسمالي الحقيقي ب- نسبة الإنفاق الرأسمالي للمبيعات ج- نسبة الإنفاق الرأسمالي للأصول
نقص *** نقص *	إجمالي القروض / إجمالي الأصول القروض طويلة الأجل / حق الملكية	5- الرافعة التمويلية أ- إجمالي المديونية لإجمالي الأصول ب- القروض طويلة الأجل لحق الملكية
* تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1% ** تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% *** تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%		

المصدر: Omran, M., (2002), "Detecting The Performance Consequences of Privatizing Egyptian State-Owned Enterprises: Does Ownership Structure Really Matter?", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17).

النامية كان لديها أسعار صرف متعددة (Multiple Exchange Rate System, MER) ولكن مع تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي تم توحيد هذه الأسعار في سعر موحد يتبع اقتصادات السوق، فأول مرة تم السماح بإنشاء شركات الصرافة للتعامل في النقد الأجنبي بعد أن كان مثل هذا التعامل مقصوراً على قطاع البنوك فقط (Central Bank of Egypt, 1992).

شكل رقم (7)
تطور سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة من 1987 وحتى 2001



وكما هو ملاحظ من الشكل رقم (7)، فمع تطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي أصبح الجنيه المصري ثابت لحد كبير. فبداية من مارس 1991 قامت الحكومة بدمج الأسعار الرسمية والتجارية في سعر صرف واحد، وبالتالي حدث تخفيض في العملة بنسبة 12% لتصبح قيمة العملة تساوي السعر المقابل لها في السوق الحرة. وعلى الرغم من ثبات العملة المحلية لفترة طويلة لعدة أسباب منها ارتفاع سعر الفائدة على الجنيه المصري لما يصل إلى 4-5 أضعاف الفائدة على الدولار الأمريكي، وتدخل البنك المركزي المصري لحماية العملة المحلية، إلا أن الأوضاع تدهورت كثيراً خلال السنتين الماضيتين. ومن المعروف أن صندوق النقد والبنك الدوليين طالبا مصر مراراً بتخفيض سعر صرف العملة المحلية بنسبة تقترب من 30% (Euromoney, 1996) لجعل الصادرات المصرية لديها قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق العالمية، إلا أن وجهة النظر المصرية كانت ترى أن معظم الصادرات المصرية غير مرنة، وأن تخفيض سعر الصرف لن يكون له جوانب إيجابية ملموسة على الاقتصاد المصري. ومع

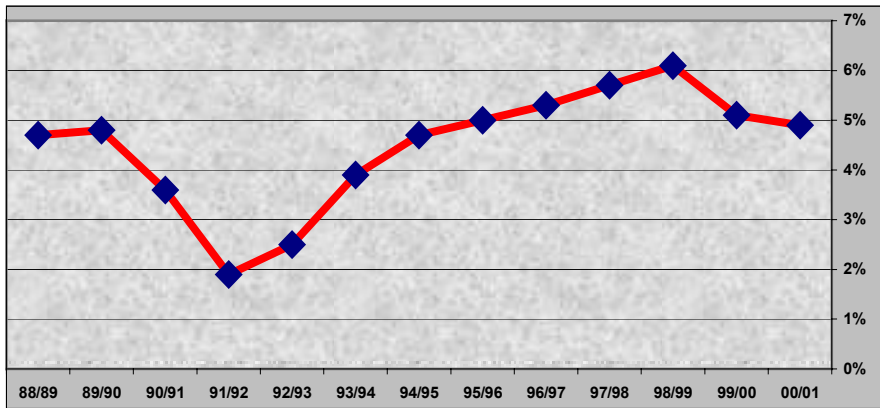
عدم قدرة الاقتصاد المصري على تحقيق معدلات النمو المطلوبة – كما سنرى فيما بعد – وزيادة العجز في الميزان التجاري بشكل مطرد، تعرضت العملة المصرية لضغوط شديدة أدت لفقدان العملة ما يقرب من 30% من قيمتها، كما أنه أصبح من الصعب بمكان توافر العملة الأجنبية مما أدى لظهور السوق الموازية مرة أخرى.⁸

• معدل النمو ومتوسط دخل الفرد

وبعيداً عن هذه المؤشرات المالية والنقدية، فإن الهدف الأسمى لأي برنامج اقتصادي هو زيادة معدلات النمو ورفع مستوى دخول الأفراد وتحسين ظروف معيشتهم، وخلق فرص عمل جديدة مع تقليل نسبة الفقر في المجتمع.

شكل رقم (8)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من 1989/1988 – 2001/2000

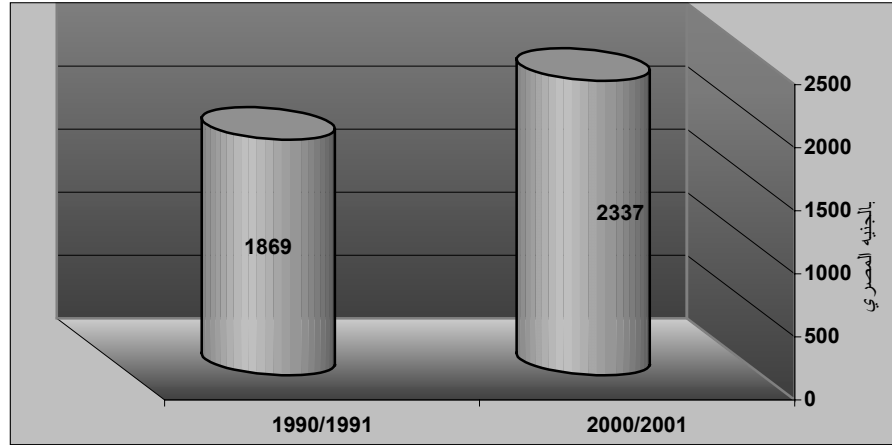


فبالنسبة لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي نجد أنه شهد انخفاضاً حاداً مع بداية فترة الإصلاح الاقتصادي وبصفة خاصة في السنتين الأوليتين، حيث بلغ معدل النمو 1.9% و 2.5% على التوالي نزولاً من 3.6% في العام السابق لهما. ويرجع السبب في ذلك إلى تقييد السياسة المالية والنقدية في تلك الفترة، ولكن حدث بعد ذلك انفراج سريع وقوي في معدل النمو

لجأت الحكومة المصرية للعديد من الطرق للحفاظ على سعر العملة المصرية مما أدى لتقييد الاستثمار وتقليل الإنفاق العام واستنزاف جزء كبير من الاحتياطي، وكل هذه العوامل فشلت في كسب العملة المصرية لثقة المتعاملين مما أثر على وضعية الاقتصاد المصري بالسلب. ونجد أن تمسك الحكومة ببعض الثوابت في سياستها الاقتصادية واعتبارها من المقدسات التي يجب عدم المساس بها أدى لوجود لبس في الإجراءات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة وأضاف مزيداً من عدم الاستقرار على الوضع الاقتصادي. لمزيد من التفاصيل راجع محي الدين (2000).

وصل أقصى مدى له في عامي 1998/1997 و 1999/1998 بنسبة 5.7% و، 6% على التوالي.

شكل رقم (9)
متوسط دخل الفرد الحقيقي في مصر خلال الفترة من 1991/1990 – 2001/2000*



* على أساس أسعار عام 1990-1991.

وبالإضافة لوجود معدل نمو متواصل مع انخفاض معدل التضخم، ونجاح حملات التوعية في تخفيض معدلات النمو في الولادة – حيث انخفض معدل النمو في الزيادة السكانية من 2.7% في 1991/1990 إلى ما يقرب من 2% فقط في عام 2000/1999 (United Nations, 2001) – فإن ذلك ساعد على زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي كما هو واضح من الشكل رقم (9) من 1869 جنيه مصري في عام 1990/91 إلى 2337 جنيه مصري في عام 2001/2000، ولكن هذا لم يكن كافياً حيث أن مصر مازالت مصنفة على أنها دولة من ذوات الدخل المنخفضة (Low Income Country) (IFC, 2001).

وبالإضافة إلى كل تلك الإجراءات المالية والنقدية التي تضمنها برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإن العديد من الخطوات الأخرى تم اتخاذها، ومن بينها:

- توحيد قانون الضرائب رقم (187) لسنة 1993، والذي عمل على تخفيض معدلات حدود الضريبة، مع تسهيل إجراءاتها واللوائح الإدارية المنظمة لها (Shawki, 1997).

- استحداث العديد من الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات. فعلى سبيل المثال منحت الهيئة العامة للاستثمار إعفاءات ضريبية تصل مدتها من 5 – 10 سنوات لانشطة استثمار معينة، وكذلك للمشروعات التي تعمل في المجتمعات العمرانية الجديدة، بالإضافة لذلك وقعت مصر مع العديد من الدول اتفاقية منع الازدواج الضريبي، والتي تساهم في جذب العديد من رؤوس الأموال الأجنبية للعمل في مصر. وكنتيجة لمثل هذه الإعفاءات والتسهيلات، فإن حجم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وصلت لما يزيد على 70% مقارنة بـ 30% في الفترة السابقة لعملية الإصلاح General (Authority of Investment, 1998). كما تم استحداث ضريبة على المبيعات للمساهمة في تقليل حدة العجز في الموازنة العامة للدولة. وتم أيضاً خلال الفترة الأولى من مرحلة الإصلاح الاقتصادي زيادة الرسوم والتعريفات على الخدمات الحكومية، وكذلك رفع سعر البنترول والكهرباء مع تقليل حجم الدعم الذي تمنحه الحكومة للعديد من السلع والخدمات الأخرى.

- في مجال تحرير التجارة، قلصت الدولة عدد السلع الممنوع استيرادها بمقدار 66%، كما أن الرسوم الجمركية تم تخفيفها من 120% كحد أقصى إلى 50%. وفي الوقت الراهن يوجد تخفيض مستمر في هذه الرسوم بشكل تدريجي حتى سنة 2005 نظراً لالتزام مصر بمتطلبات اتفاقية الجات وانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية (Road, 1997).

- أنشأت مصر ما يسمى بالصندوق الاجتماعي للتنمية (Social Fund for Development, SFD) في عام 1991 وذلك لتخفيف الآثار الجانبية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي. ويهدف هذا الصندوق أساساً إلى خلق فرص عمل جديدة – وبصفة خاصة لشباب الخريجين – من خلال منحهم قروض بشروط ميسرة. وحتى عام

1998، نجح الصندوق في توفير ما يقرب 180,000 وظيفة دائمة و 80,000 وظيفة مؤقتة (SFD, 1998).

• سوق الأوراق المالية

ونظراً للدور المهم الذي تلعبه أسواق المال في ظل الاقتصاديات المفتوحة، فإن الحكومة أولت اهتماماً خاصاً بإحياء دور سوق الأوراق المالية لما لها من تأثير إيجابي على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، والقيام بأفضل تخصيص ممكن للموارد المالية المتاحة. كما أن سوق الأوراق المالية كان ضرورياً للمساهمة في تخصيص شركات القطاع العام من خلال طرحها للبيع للجمهور داخل هذه السوق. ومن ثم، فمع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي، فإن وجود سوق نشط للأوراق المالية كان لازماً وضرورياً لانجاح هذا البرنامج.

ومن المعروف أن نشاط سوق الأوراق المالية في مصر يرجع أساساً لعام 1881، حيث كانت السوق المصرية من أنشط خمس أسواق على مستوى العالم حتى منتصف الخمسينيات من العقد الماضي (Capital Market Authority, 1996a). ولكن مع تغير النظام الاقتصادي بعد أحداث ثورة تموز/ يوليو 1952 واتجاه الحكومة لتأميم المؤسسات والشركات المصرية والأجنبية العاملة في مصر، فإن ذلك أدى إلى تضخيم دور سوق رأس المال إلى الحد الذي جعل هذه السوق راكدة، ولم يعد هناك تداول فعلي على الأوراق المالية المقيدة بها.

ففي نهاية الخمسينيات أصدرت الحكومة القانون رقم 71، والذي وضع حدوداً قصوى على الأرباح الموزعة بما لا يزيد عن 10% من آخر توزيع قامت به الشركات. كما أن تأميم عدد 93 من أنشط الشركات المسجلة بالبورصة، وتحويل أسهمهم إلى سندات حكومية بعائد سنوي 4% أدى إلى امتناع أي شركة عن إصدار أسهم في السوق الأولى. وعلى مدى ما يقرب من 20 عاماً ظلت سوق المال في مصر شبه متوقفة. والجدول والشكل التاليين يوضحا بجلاء مدى تأثير السوق بالنظام الاقتصادي الذي ساد خلال تلك الفترة.

جدول رقم (7)

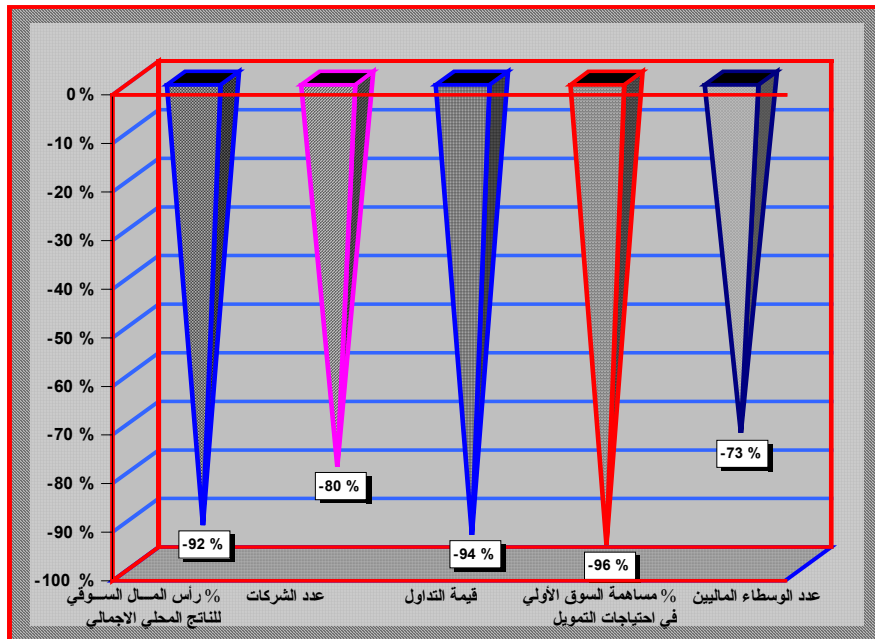
بعض مؤشرات سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة 1958-1974

نسبة التغير	1974	1958	مؤشرات السوق
-92%	1%	13%	نسبة رأس المال السوقي للنتائج المحلي الإجمالي
-80%	55	275	عدد الشركات المسجلة بالبورصة
-94%	4	66.7	قيمة التداول الكلي (بالمليون جنيه مصري)
-96%	2%	56.20%	نسبة مساهمة السوق الأولى في إجمالي التمويل للقطاعات العام والخاص
-73%	15	55	عدد الوسطاء الماليين

المصدر: El-Safwa Brokerage Company, (1998), *Capital Market in Egypt: History of Egyptian Capital Market*, (Cairo: El-Safwa Brokerage Company).

شكل رقم (10)

تطور أداء سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة 1958-1974



المصدر: مصدر الجدول رقم (7).

وفي منتصف السبعينيات قررت الحكومة تغيير النظام الاقتصادي المركزي والتحول إلى اقتصاديات السوق من خلال ما أطلق عليه سياسة الباب المفتوح "Open Door Policy". وهدفت هذه السياسة إلى تشجيع رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية على الاستثمار في مصر من خلال تقديم العديد من التسهيلات والحوافز الاستثمارية والضريبية، مما انعكس بدوره على نظرة الحكومة لتفعيل دور سوق رأس المال مرة أخرى. ولتحقيق ذلك تم إنشاء الهيئة العامة لسوق المال مع نهاية حقبة السبعينيات وذلك لإدارة وتنظيم سوق الأوراق المالية. وعلى الرغم من هذه المحاولات التي سعت لتنشيط دور سوق الأوراق المالية في مصر، إلا أن السوق لم يشهد تطويراً جوهرياً خلال الفترة من 1975 حتى مرحلة الانفتاح الاقتصادي في نهاية عام 1990. وحسب تقدير هيئة سوق المال (Capital Market Authority, 1996b, P.6) فإن وجود تحيز في المعاملة الضريبية تجاه الاستثمار في الأوراق المالية وضعف الإجراءات التنظيمية والتنفيذية داخل السوق، وغياب القوانين الحكومية التي تنظم أسس التعامل في الأوراق المالية، وعدم وجود شفافية في المعلومات، أدى كل هذا لأن تظل دور سوق الأوراق المالية في مصر عند أدنى مستوياتها.

ولكن مع بداية فترة الإصلاح الاقتصادي، أخذت الحكومة على عاتقها مرة أخرى ضرورة الاهتمام بتطوير سوق رأس المال لما له من أهمية بالغة في المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي. ولتنشيط سوق رأس المال تم اتخاذ العديد من الإجراءات مثل إزالة القيود على استثمارات الأجانب بالبورصة مع حرية دخول وخروج الأموال الناجمة عن عمليات الاستثمار، بالإضافة لاستحداث العديد من النظم التي تسهل تدفق العمل داخل البورصة مع إمدادها بالتقنيات المختلفة لإتمام عمليات التداول وتيسير سبل الاستثمار سواء للشركات أو الأفراد على حد سواء. ونتيجة لذلك، فإن العديد من صناديق الاستثمار الإقليمية والعالمية بدأت تركز على الاستثمار في سوق المال المصري. ومع منتصف عام 1996 قامت الحكومة بإلغاء ضريبة الأرباح الرأسمالية على الأسهم والسندات والتي كانت تبلغ 2% وطبقت عام 1994، مما أدى لزيادة مساهمة الأجانب في عمليات التداول داخل البورصة حتى أنها بلغت 30% من حجم النشاط اليومي. كما أن نفس العام شهد إصدار مصر لأول شهادات إيداع دولية (Global Depository Receipts, GDR). أما من ناحية الإفصاح والشفافية، فلقد

ألزمت هيئة سوق المال الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية على نشر قوائم مالية ربع سنوية لإمداد المستثمرين بالمعلومات والبيانات المتعلقة باستثماراتهم المالية.

هذا، ولقد انعكس هذا التوجه على أداء سوق الأوراق المالية في مصر وذلك بشكل إيجابي. هذا، وتوضح الأرقام الموجودة بالجدول (8) والشكل المرفق رقم (11) مدى الطفرة التي شهدتها البورصة المصرية وذلك بمقارنة وضعها عند بداية الإصلاح الاقتصادي (1991/1990) ووضعها بعد مرور عشر سنوات (2001/2000).

جدول رقم (8)

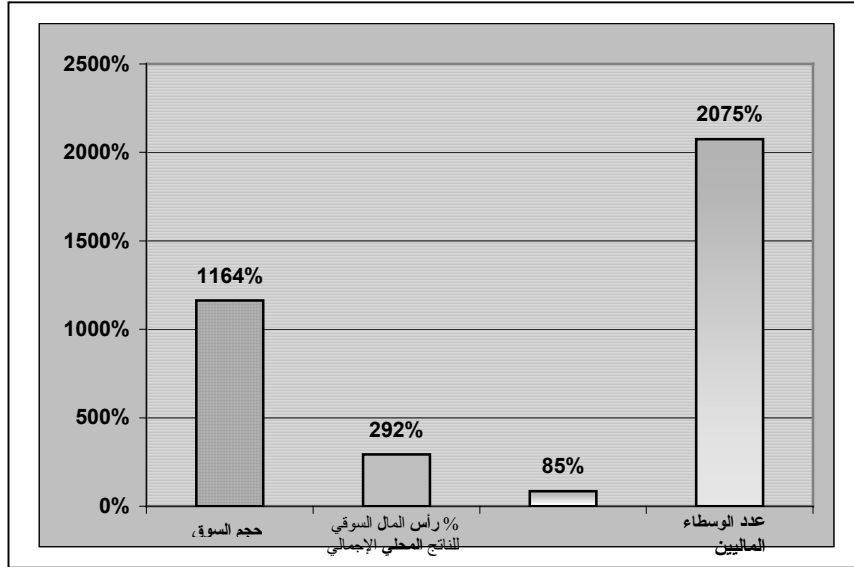
تطور أداء سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة 1991/1990 – 2001/2000

نسبة التغير	2001/2000	1991/1990	مؤشرات أداء السوق
			1- حجم السوق
%1164	111804	8845	أ- حجم رأس المال السوقي (بالمليون جنيه مصري)
%292	%30.6	%7.8	ب- نسبة رأس المال السوقي للنتائج المحلي الإجمالي
%85	1160	627	ج- عدد الشركات المسجلة
%2075	261	12	د- عدد الوسطاء الماليين
			2- نشاط السوق
%6663	28932.5	427.8	أ- قيمة التداول (بالمليون جنيه مصري)
%4070	946.6	22.7	ب- حجم التداول (بالمليون سهم)
			3- سيولة السوق
%623	%34.7	%4.8	أ- معدل الدوران
%2163	%8.60	0.38	ب- قيمة التداول للنتائج المحلي الإجمالي
			4- تركيز السوق
%35-	%31	%48	أ- نصيب أكبر عشر شركات من قيمة التداول
%35-	%52	%80	ب- نصيب أكبر عشر شركات في رأس المال السوقي

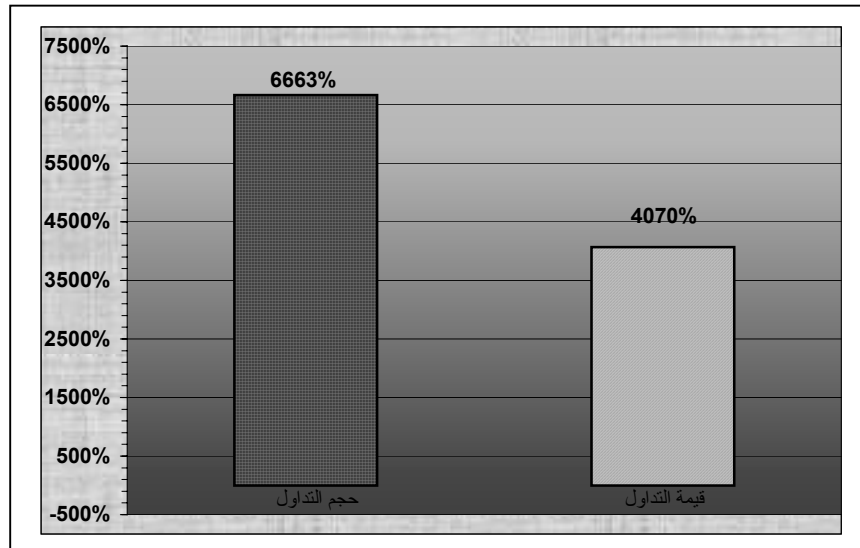
المصدر: Capital Market Authority, *Annual Report*, (Cairo: CMA, Various Issues, 1996-2001), and International Finance Corporation, (2001), *Emerging Market Data Base "EMDB"*, (Washington, D.C.: IFC)

شکل رقم (11)
تطور أداء سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة 1991/1990 – 2001/2000

1/11 – حجم السوق

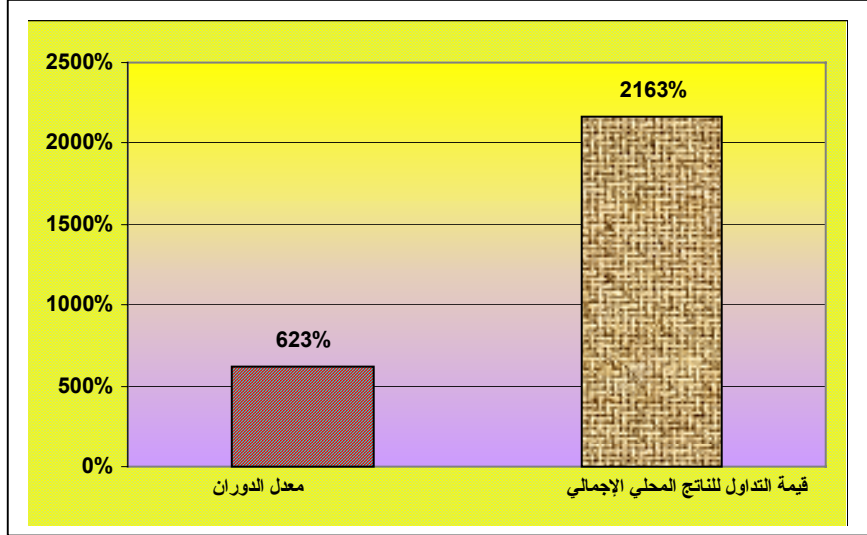


2/11 – نشاط السوق

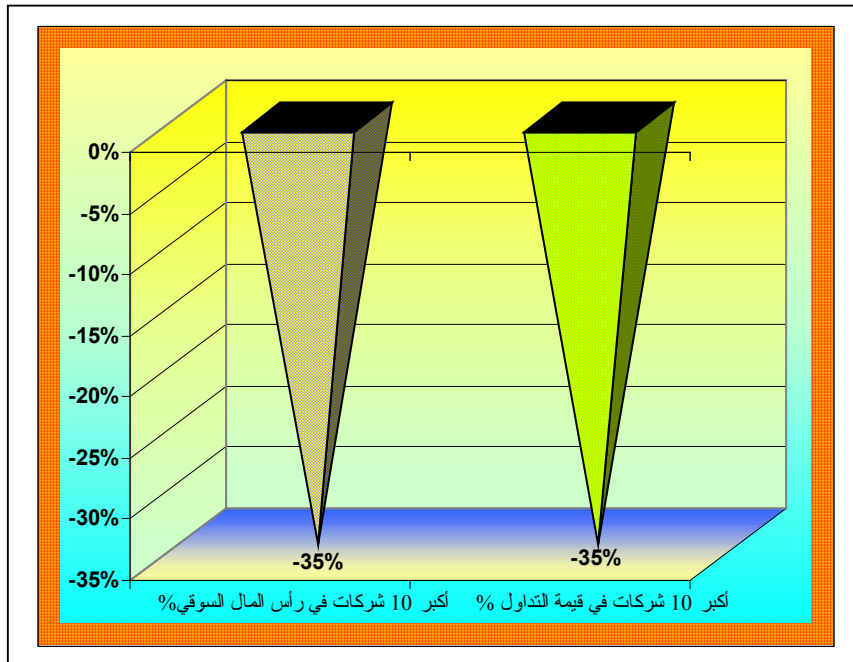


تطور أداء سوق الأوراق المالية في مصر خلال الفترة 1991/1990 – 2001/2000

3/11 – سيولة السوق



4/11 – تركيز السوق



المصدر: مصدر الجدول رقم (8).

مما سبق يتضح أن الاقتصاد المصري شهد طفرة ملموسة في العديد من الجوانب النقدية والمالية خلال حقبة التسعينيات مع تبني برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي. وعلى الرغم من تحسن العديد من المؤشرات المالية والنقدية، إلا أن العديد من الجوانب الأخرى لم تشهد تحسناً يذكر. فما زالت الفجوة في الميزان التجاري تزداد اتساعاً، مخلفة وراءها عجزاً هائلاً وصل لما يقرب من 9.8 مليار دولار عام 2001/2000، وفي هذه النقطة تجدر الإشارة إلى أن المعجزة الاقتصادية في دول جنوب وشرق آسيا قد تحققت أساساً بسبب القدرة التنافسية لهذه الدول في الأسواق العالمية وزيادة معدلات صادراتها وغزوها لجميع الأسواق. وعليه، فإن مصر تحتاج لتنشيط عملية الصادرات من خلال إنتاج بضائع لها ميزة تنافسية في الأسواق الخارجية. وهناك مشكلة أخرى يعاني منها الاقتصاد المصري والمتمثلة في وجود تدني معدلات الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. فالملاحظ أن مستوى الاستثمار يبلغ فقط 18% من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يعتبر أقل بكثير من مستويات الاستثمار في الدول النامية الأخرى (26%) وبالطبع أقل من متوسط الاستثمار في الدول الأكثر نمواً في جنوب وشرق آسيا (31%). كما أن معدل الادخار المحلي لا يتعدى 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وحتى يمكن لمصر تحقيق معدل نمو متواصل ومتزايد، فإنها تحتاج لان تصبح معدلات الاستثمار ما بين 25-30% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال زيادة وتشجيع الادخار المحلي وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وفي هذه الحالة فإن مصر يمكنها تحقيق معدلات نمو تصل لما بين 7-8% بما يمكنها من رفع مستويات المعيشة وتخفيف حدة البطالة، من خلال توفير فرص عمل لما يقرب من نصف مليون أيدي عاملة جديدة كل عام (Ministry of Planning, 2000; and World Bank, 2000).

وعلى العكس من ذلك، وبالتحديد خلال الأعوام الثلاثة الماضية (1999-2002) تدهور مستوى الاقتصاد المصري، وانخفض معدل النمو والذي يتوقع أن يبلغ في العام 2002/2001 حوالي 2.1% حسب تقديرات صندوق النقد الدولي. ويتضح أن مشكلة سعر الصرف التي تواجه الاقتصاد المصري حالياً قد تسببت في هجرة بعض رؤوس الأموال الوطنية بالإضافة إلى تقلص تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نظراً لتآكل قيمة الاستثمارات والأرباح للمستثمرين. وعلى الرغم من تدخل البنك المركزي عدة مرات لمساندة الجنيه المصري إلا أن الضغوط على العملة المحلية ما زالت مستمرة، وخاصة بعد أحداث

11 أيلول / سبتمبر 2001 والتي فرضت مزيداً من الضغوط الاقتصادية على مصر. ولقد أدى ذلك لتناقص متزايد في احتياطات الدولة من النقد الأجنبي حيث تراجعت من 20.12 مليار دولار في آذار / مارس 1998 إلى ما يقرب من 14 مليار دولار فقط في الوقت الراهن.

ومما سبق يتضح أنه على الرغم من النجاحات المتمثلة في العديد من السياسات المالية والنقدية، إلا أن الهدف الرئيسي والمتمثل في تحقيق معدلات نمو تساعد على تحسين مستويات المعيشة لم يتحقق، بل على العكس من ذلك نجد أن معدلات الفقر قد تزايدت بعد فترة الإصلاح الاقتصادي (United Nations, 1998). وفي هذا الصدد نجد أنه على الرغم من أن متوسط دخل الفرد الحقيقي زاد بنسبة 25% تقريباً حيث زاد من 1869 جنيه مصري عام 91/90 إلى 2337 جنيه مصري عام 2001/2000، إلا أن مستوى الفقر قد زاد. Adams and Page (2001) أوضحوا أن متوسط الإنفاق للفرد قد انخفض بنسبة 9% و 13% لكل من الريف والحضر على التوالي وذلك في الفترة من 1982/1981 – 1996/1995. كما أن معامل Gini لعدم العدالة في توزيع الإنفاق قد زاد من 0.322 عام 1982 إلى 0.385 عام 1997 لمناطق الحضر ومن 0.275 عام 1982/1981 إلى 0.321 عام 1997 لمناطق الريف. بالإضافة لذلك أوضحت الدراسة أن زيادة نسبة عدم العدالة في توزيع الدخل قد أسهم في زيادة نسبة مستوى الفقر. وعليه، فالقضية هنا هو محاولة التعرف على الأسباب التي تؤدي لزيادة معدلات النمو وما هي مصادر النمو، حيث أن تحديد مثل تلك المتغيرات سيساهم في وضع السياسات اللازمة لتحسين الاقتصاد مع رسم البرامج والخطط المتماشية مع الوضع الاقتصادي في مصر.

في القسمين الثالث والرابع، يتم التعرض للإطار النظري لمصادر النمو ثم التعرف على مكونات مصادر النمو في مصر وقياسها، وأخيراً يتناول القسم الخامس والأخير استنتاجات ومضامين السياسة مع تحديد بعض التوصيات التي قد تقيد متخذي القرارات في رسم السياسات التي تعمل على تحسين معدلات النمو في الاقتصاد المصري.

ثالثاً: مصادر النمو

إن السؤال الأساسي الذي يطرح نفسه في هذه الجزئية هو لماذا تحقق بعض الدول معدلات نمو مرتفعة على مدى فترة زمنية معينة مقارنة بدول أخرى؟ إن الإجابة على هذا تتطلب أولاً تحديد المصادر المختلفة التي تساعد على النمو ثم التعرض للمحددات التي يمكن أن تؤثر على أهم عوامل مصادر النمو.

إن معرفة مصادر النمو من أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة. ونجد أن التركيز على النمو طويل الأجل قد لاقى اهتماماً واسعاً من الاقتصاديين في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، ويلاحظ أن نظريات النمو المختلفة السائدة حالياً مرتبطة بشكل كبير بالنظريات الكلاسيكية الحديثة (Neoclassical Theories) التي تم تطويرها خلال تلك الفترة، وعلى وجه التحديد نموذج (Solow, 1956) ونموذج (Swan, 1956) والذان يعتبران حجر الزاوية لهذه النظريات.

1. دالة الإنتاج

أ- النظرية الكلاسيكية الحديثة

طبقاً لهذه النظرية، فإن المكونات الأساسية لعملية الإنتاج تتكون من 3 عناصر: رأس المال، العمالة، وتكنولوجيا المعرفة، حيث أن هذه العناصر هي المدخلات الأساسية (Inputs) للمخرجات (Outputs) والمتمثلة في السلع والخدمات (Romer, 2001; and Sala-i-Martin, 2002).

- رأس المال (Capital): يقصد به كل المدخلات العينية والملموسة من مآكينات، أراضي، مباني، وخلافه، ويتم استخدام الرمز K للإشارة إلى رأس المال.

- العمالة (Labor): ويتمثل هذا العنصر في القوى العاملة داخل المجتمع والتي تساهم في العملية الإنتاجية، وحيث أن درجة مهارة العاملين وبالتالي إنتاجيتهم تختلف من فرد

لآخر، فإن تحسين إنتاجية العاملين يمكن تحقيقها من خلال الاستثمار في العمالة لزيادة مهاراتهم، ويطلق على هذا الاستثمار رأس المال البشري (Human Capital) ويأخذ الاستثمار في المورد البشري عدة أشكال أهمها الصحة والتعليم. وسيتم استخدام الرمز L للإشارة إلى العمالة.

- المعرفة أو التكنولوجيا (Knowledge or Technology) : أما العنصر الثالث في العملية الإنتاجية فيتمثل في المعرفة أو التكنولوجيا المستخدمة لتطويع وتطوير رأس المال والعمالة واستخدامها في الحصول على المخرجات، ويرمز لها بـ A .

و عليه فإن الإنتاج المحتمل من اقتصاد معين يمكن تحديده من خلال المعادلة التالية:

$$(1) \quad Y = A \cdot F(K, L)$$

ويلاحظ أنه في ظل النظرية الكلاسيكية الحديثة فإن دالة الإنتاج (F) ذات خصائص معينة. من هذه الخصائص أن هذه الدالة قد تتميز بمعدل ثابت في التزايد بمعنى أنه لو تم مضاعفة رأس المال والقوى العاملة، فإنه من المتوقع أن يتضاعف الإنتاج بالتبعية. أما الخاصية الثانية والمهمة فتتمثل في أن دالة الإنتاج تخضع لما يعرف بقانون تناقص الغلة لرأس المال (Law of Diminishing Returns to Capital)، فمثلاً إذا تم إضافة وحدة واحدة من رأس المال، ولتكن آلة، بدون إضافة أي قوى عاملة جديدة، فإن تأثير هذه الآلة على الإنتاج يتوقف على حجم رأس المال المبدئي المتاح. فإذا كان حجم رأس المال المبدئي المتاح أقل من المطلوب أو قليل لحد كبير، فإن زيادة هذه الوحدة من رأس المال سيكون لها تأثير كبير نسبياً على الإنتاج، أما إذا كان حجم رأس المال الموجود أصلاً كافٍ للعملية الإنتاجية ومتوافر بشكل كبير، فإن زيادة أي وحدة إضافية من رأس المال ستترك تأثيراً ضئيلاً نسبياً على المحصلة الإنتاجية. ومن أكثر الأمثلة المعروفة لدالة عوامل الإنتاج في ظل النظرية الكلاسيكية الجديدة دالة إنتاج Cobb-Douglas وذلك كما يلي:

$$(2) \quad Y = A K^{\alpha} L^{1-\alpha}$$

حيث أن α تشير إلى نصيب رأس المال من قيمة الإنتاج، أما $1-\alpha$ فترمز لنصيب العمالة. وطبقاً لهذه المعادلة فإن حجم الإنتاج في اقتصاد ما يمكن أن يزيد في 3 حالات: زيادة رأس المال، زيادة القوى العاملة، أو تحسين التكنولوجيا المستخدمة. وهنا يجب الإشارة إلى أن A لا ترمز فقط للتكنولوجيا – وإن كانت التكنولوجيا بالطبع من أهم عناصر المتغير A – ولكن A في الواقع تشير للعديد من العناصر غير المحددة بشكل تام، وذلك فيما يعرف بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (Total Factor Productivity, TFP).

ومن ثم فإن الإنتاج يمكن أن يزيد إذا زاد المخزون الرأسمالي K ، وذلك من خلال الاستثمار والتراكم الرأسمالي، وزيادة القوى العاملة L ، بالإضافة للمتغير الأخير والمتمثل في مجموعة من العناصر مثل مستوى التكنولوجيا المستخدم، مستوى التعليم والتدريب للأفراد، مدى وجود سياسات اقتصادية سليمة، وتهيئة مناخ يساعد على جذب الاستثمارات، وكل هذه العوامل – وغيرها من العوامل الأخرى – يمكنها أن تساهم في زيادة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والذي أشرنا إليه بالرمز A . وترى النظرية الكلاسيكية الحديثة أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو بلا نهاية من خلال الاستثمار في رأس المال فقط. وبعبارة أخرى فإن تحقيق نمو في الاقتصاد من خلال زيادة معدل الاستثمار، لن يحقق نمواً متواصلاً في الأجل الطويل، ولكن بالطبع يمكن تحقيق نمو في الناتج المحلي الإجمالي من خلال زيادة الاستثمارات، ولكن مع تعاضد الزيادة في التراكم الرأسمالي فإن معدل الزيادة في النمو سيتناقص حتى يتلاشى تماماً حسب قانون تناقص الغلة.

ومن المفاهيم الهامة التي يجب معرفتها في النظرية الكلاسيكية ما يعرف بالتلاقى (Convergence). فمثلاً لو أن هناك دولتين إحداهما فقيرة والأخرى غنية وذلك بالنظر للإمكانيات الرأسمالية المتاحة لكل منهما، فإن الدولة ذات التراكم الرأسمالي الأقل سيكون لديها ناتج حدي أعلى من الدولة ذات التراكم الرأسمالي الأكبر وذلك بسبب قانون تناقص الغلة السابق الإشارة إليه، ومن ثم فإن الدولة الأفقر يُفترض أن تنمو بشكل أسرع من الدولة الأغنى، وذلك بافتراض حدوث زيادة في التراكم الرأسمالي بنسبة واحدة لكل منهما. وعلى الرغم من ذلك، فإن الدولة الأكثر ثراءً يمكنها تحقيق معدل نمو أعلى وأسرع من الدولة الأفقر إذا كانت الزيادة في معدل التراكم الرأسمالي أكبر لديها (أي أن K في الدولة الأغنى أكبر من K في

الدولة الأفقر). ويلاحظ أن تحقيق معدل أكبر في الزيادة الرأسمالية يتطلب توافر معدلات ادخار مرتفعة، وبالتالي فبدلاً من الاعتماد على فرضية التلاقي المطلق (Absolute Convergence Hypothesis) والتي تقوم على أساس أن كل من الدولتين لديهما معدل ادخار واحد سننتقل إلى فرضية التلاقي المشروط (Conditional Convergence Hypothesis) والتي تقترض إمكانية وجود معدلات مختلفة في الادخار بين الدولتين (Barro and Sala-i- Martin, 1991, 1992; and Mankiw, Romer, and Weil, 1992).

السؤال المطروح الآن هو ما هي مصادر النمو التي يمكن أن تفسر الاختلاف في معدلات النمو من اقتصاد لآخر؟ وبعبارة أخرى لماذا تنمو بعض الاقتصاديات بمعدلات أكبر وأسرع من اقتصادات أخرى؟ فمثلاً، نجد أن بعض الاقتصادات يمكنها النمو بمعدلات أكبر وأسرع من اقتصادات أخرى – على الأقل خلال فترة معينة – عن طريق زيادة معدلات الادخار والاستثمار، بالإضافة لزيادة القوى العاملة. ولكن يلاحظ أن الاقتصادات التي تنهج هذا المسار ستواجه ببطء معدلات النمو في المستقبل نظراً لأن مثل هذه الزيادات سواء في رأس المال أو القوى العاملة لن تتكرر بنفس المعدلات في المستقبل إلى ما لا نهاية.

ولكن على الرغم من ذلك، فإن بعض الاقتصادات يمكنها الحفاظ على معدل نمو مرتفع وذلك من خلال تحسين مستوى مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم فالجزئية المطروحة هنا هو كيف يمكن قياس هذا المتغير؟ حيث أن مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في حد ذاته لا يمكن قياسه، فبالعبعية لا نستطيع قياس معدل النمو في هذا المتغير مباشرة. ولإيضاح ذلك، وبالرجوع إلى المعادلة السابقة رقم (2) نجد أنه يمكن وضعها في الصورة التالية:

$$(3) \quad \Delta Y/Y = \Delta A/A + \alpha \cdot \Delta K/K + (1 - \alpha) \Delta L/L$$

أي أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يمكن تحديده من خلال 3 مكونات: معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، معدل النمو في رأس المال، ومعدل النمو في العمالة. والمشكلة هنا أن كل مكونات المعادلة رقم (3) يمكن قياسها ما عدا معدل النمو في مجمل

إنتاجية عوامل الإنتاج ، وللتغلب على ذلك فإنه يمكن إعادة صياغة المعادلة على النحو التالي لقياس معدل النمو في هذا المتغير كالتالي:

$$(4) \quad \Delta A/A = \Delta Y/Y - \alpha \cdot \Delta K/K - (1-\alpha) \Delta L/L$$

أي أن معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج يمكن قياسه من خلال الفرق المتبقي بين معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من جهة ومعدل النمو في كل من رأس المال والعمالة من جهة أخرى.

ب- النظرية الحديثة للنمو و مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج

- نظرية النمو الحديثة

على الرغم من أن نظرية النمو تبعاً للنظرية الكلاسيكية الحديثة ترى أن المصدر الأساسي للنمو هو التقدم التكنولوجي، إلا أنها لم توضح كيفية أو الطريقة التي تحقق مثل هذا التقدم التطور التكنولوجي، حيث أنها افترضت أن التطور التكنولوجي – كأحد أهم عناصر مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج – ينمو بمعدل تلقائي (Exogenous Rate) وبالتالي فإن هذا التفسير غير مقنع نظرياً لأن النظرية الكلاسيكية الحديثة في نهاية الأمر ترى أن المصدر النهائي للنمو لا يمكن تفسيره. ونظراً لذلك فمنذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، بدأ الاقتصاديون يبتعدون عن افتراضيات النظرية الكلاسيكية الحديثة في محاولة منهم لتحديد المصدر الأساسي لعملية النمو، وبالتالي نشأ ما يسمى بنظريات النمو الحديثة (New Growth Theories) أو أدبيات النمو الحديثة (New Growth Literature) أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي (Endogenous Growth).⁹ وترى النظريات الحديثة هذه أن هناك عدة مصادر للنمو، وأنها تتشابه مع تلك التي سبق الإشارة إليها في النظرية الكلاسيكية الحديثة ولكن مع وجود بعض الاختلافات.

9 لمزيد من التفاصيل راجع Aghion and Howitt (1990), Romer (1990), and Grossman and Helpman, (1991).

فمن ناحية العمالة، ترى النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمالة على زيادة الإنتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري وذلك بإكسابهم المزيد من المهارات والخبرات، وذلك من خلال عملية التعليم بصفة أساسية أو خارج النظام التعليمي أيضاً. ومن ثم فإن هذه النظرية ترى أنه يمكن التغلب على مشكلة قانون تناقص الغلة الذي أوضحته النظرية الكلاسيكية الحديثة من خلال الاستثمار في كل من القوى العاملة ورأس المال بشكل متوازي. ولذا فإن هذه النظرية لا تستخدم لفظ العمالة (Labor)، ولكنها تستخدم مصطلح رأس المال البشري (Human Capital) على اعتبار أن القوى العاملة تحتاج لاستثمارات وإنها تزداد في قيمتها مثلها مثل رأس المال تماماً، أي أنها بمثابة ثروة للأمة طالما تم الاستثمار فيها من خلال زيادة قدرات ومهارات وخبرات أفرادها. ولكن الجزئية المطروحة هنا هي: هل من الأفضل لاقتصاد ما – إذا أراد زيادة معدل النمو – أن يجعل التعليم مقصوداً على فئة معينة على أساس أن تقدم مجتمع ما مرتبط بمدى المستوى التعليمي لقادة هذا المجتمع، بحيث أنه كلما زاد المستوى التعليمي لهم كلما تقدم المجتمع بغض النظر عن مستوى باقي الأفراد. أم أنه يُفضل أن يتم تعميم التعليم على جميع أفراد المجتمع على أساس أن التنمية الاقتصادية تتطلب أن يتوافر عمالة ماهرة لديها حد أدنى من التعليم بحيث تتوافق مع التغيرات التكنولوجية السريعة. وعلى أية حال، فمن خلال تجارب الدول العديدة، وجد أن البديل الثاني أفضل من الأول حيث تمكنت الدول التي اتبعت المدخل الثاني في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أفضل وذلك في الأجل الطويل.¹⁰

ومن ناحية أخرى، فبالنسبة لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وبالتركيز على عنصر التكنولوجيا، نجد أن النظريات الحديثة للنمو ترى أن التطور التكنولوجي يصاحبه تكاليف ثابتة مرتفعة يطلق عليها تكاليف التطوير والأبحاث (Research and Development, R&D, Costs)، ومن ثم فإن الشركات لن تقدم على مثل هذه المنتجات إلا إذا عملت في ظل المنافسة غير التامة (Imperfect Competition). وتعتبر هذه النقطة مختلفة مع النظرية الكلاسيكية الحديثة والتي كانت ترى أن جميع الشركات تعمل في ظل المنافسة الكاملة. وبالتالي فإن الاقتصاديين يرون أن إصدار تشريعات وقوانين لحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع مسألة مهمة جداً لتشجيع الشركات على الابتكار والتجديد. ولذا نجد أن الحكومات تعمل على

10 لمزيد من التفاصيل راجع (Sala-i-Martin (1997).

محاولة إيجاد توازن بين تشجيع الاختراعات والحد من الاحتكار. ولتحقيق هذا التوازن فإن الشركات المخترعة يكون لها حق الاحتكار لفترة معينة قبل أن يتم السماح لغيرها من الشركات بإنتاج نفس المنتج، وعليه تقوم الشركة المبتكرة ببيع المنتج بأسعار احتكارية حتى يمكنها تحقيق أرباح وتغطية نفقات البحوث والتطوير التي تكبدتها في سبيل إنتاج هذا المنتج، وبعد فترة معينة يسمح للشركات الأخرى بإنتاج نفس المنتج وهنا تبدأ عملية المنافسة الكاملة التي تؤدي لخفض الأسعار فيما بعد.

وبالطبع، فإن حماية الشركات المخترعة أو المبتكرة يجب ألا يقتصر على المستوى المحلي بل وعلى المستوى العالمي أيضاً، وبالتالي يجب أن تكون هناك حماية دولية لبراءات الاختراع والملكية الفكرية على مستوى العالم ككل، وهذا ما يمثل أحد أهم أهداف منظمة التجارة العالمية (WTO). كذلك نظر الاقتصاديون في ظل نظريات النمو الحديثة إلى دراسة دور الحكومة في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي بوصفها واحدة من أهم وأقوى الأطراف الاقتصادية في أي اقتصاد ومن ثم فإن تصرفاتها لها تأثير مهم وقوى على معدلات الأداء في أي اقتصاد.

- دور الحكومة في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج

حيث أن مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من أهم العناصر اللازمة لتحقيق نمو اقتصادي متواصل في الأجل الطويل، وحيث أن هذا المتغير يصعب قياسه كما سبق وأشرنا، فإن التعرف على بعض محدداته يمكننا من تحسين معدل النمو في هذا المتغير. بالإضافة إلى محددات التطور التكنولوجي ورأس المال البشري، يمكن الإشارة إلى العديد من الجوانب التي تلعبها الحكومة، والتي يمكن أن تؤثر على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي ومنها على سبيل المثال لا الحصر، دور الحكومة في إيجاد نظام قانوني (Legal System) يعمل على حماية الأفراد والمنشآت في القيام بأنشطتهم الإنتاجية والخدمية بما يحقق العدالة لهم ويمكنهم من جنى ثمار أنشطتهم. ونجد أن فشل الحكومة في إيجاد نظام قوى يحقق العدالة للجميع سيؤدي إلى عدم رغبة الأفراد والشركات في القيام بأي أنشطة إنتاجية مما يقلل معدلات النمو.

كذلك تؤثر الحكومة على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من خلال البيئة السياسية التي تخلقها، حيث أن وجود نظام سياسي مستقر يشجع الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي، أما عدم الاستقرار السياسي للدولة فهو من أكبر العوامل التي تؤدي لطرد الاستثمارات، وهروب رؤوس الأموال للخارج. ونجد أن العديد من الدراسات أثبتت وجود علاقة طردية بين الحرية السياسية والاقتصادية من جهة وبين معدلات النمو من جهة أخرى.

كما أن الحكومة عليها عبء كبير في تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة والتأثير على مقومات الاقتصاد الكلي. فإذا كانت متغيرات الاقتصاد الكلي غير ملائمة مثل وجود معدل تضخم مرتفع، وعجز كبير في الموازنة العامة للدولة، مع تذبذب كبير في سعر صرف العملة المحلية، فإن كل هذه العوامل تخفض النشاط الاستثماري وتؤثر سلباً على معدلات نمو الاقتصاد. أضف إلى ذلك أن السياسة المالية للحكومة والمتمثلة في الإنفاق العام وكيفية تمويل الموازنة العامة للدولة، ونسب الضرائب المفروضة، كلها يمكن أن تكون عنصراً إيجابياً أو سلبياً على معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي.

وبعد هذه الخلفية النظرية عن مصادر النمو، يمكن القول بأن هناك العديد من المتغيرات التي تم رصدها، والتي يمكن أن تكون مصدراً من مصادر النمو وسبباً في انخفاض أو زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وفيما يلي عرضاً موجزاً لبعض الدراسات السابقة التي تناولت المتغيرات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

2. دراسات تطبيقية منتقاة في مصادر النمو

في دراسة لـ Bosworth and Collins (1998) على 88 دولة خلال أربع فترات من 1960-1986، أوضحت النتائج أن المعجزة التي حققتها دول شرق آسيا خلال الفترة من 1970-1980 و 1980-1986 ترجع أساساً إلى تزايد معدلات الادخار والتراكم الرأسمالي، وهو ما قد يتعارض مع الخلفية النظرية التي ترى أن التقدم التكنولوجي يلعب الدور الأساسي المحدد في النمو الاقتصادي. ولكن في الأجل الطويل، نجد أن هذه الدول لو استمرت على

نهجها في التركيز على ظاهرة التراكم الرأسمالي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، فإن قانون تناقص الغلة سيبدأ عمله أو تأثيره لا محالة، وسيتناقص معدل النمو حتى يتلاشى تماماً، وهذا ما أوضحه (Young 1994). ولكن نجد أن بعض الدول مثل سنغافورة حققت متوسط نمو بلغ 7.4% بين عامي 1986-1992، ويلاحظ أن 2.6% فقط من هذا النمو يرجع للتراكم الرأسمالي، و 0.6% للتعليم أما الباقي فيرجع إلى زيادة التكنولوجيا. ولذا نجد أنه في الأجل الطويل لا بد من تحسين مستوى التكنولوجيا المستخدم للحفاظ على معدلات نمو مرتفعة، ونجد أن نفس النتائج تقريباً منطبقة على معظم دول شرق آسيا حيث أن زيادة معدلات النمو خلال الفترة من 1986-1992 ترجع بشكل كبير إلى زيادة معدل التقدم التكنولوجي، كما أن انخفاض أو تراجع معدلات النمو كانت غالباً مصحوبة بتراجع معدلات التقدم التكنولوجي.¹¹

وفي دراسة لـ (Barro 1991) عن محددات النمو في العديد من الاقتصادات (حوالي 100 دولة) أوضح أن هناك العديد من المتغيرات ذات التأثير المعنوي على معدل النمو في الأجل الطويل مثل مستوى التعليم، نسبة الاستثمار، الاستقرار السياسي، والمستوى المبدئي للدخل.

أما (Sala-i-Martin 1997) فلقد حدد في دراسته العديد من المتغيرات ذات التأثير على معدل النمو الاقتصادي، ومن ضمن هذه العوامل، المتغيرات السياسية مثل مدى جودة الحكومة (The Quality of Government)، مدى قوة القانون وحماية حقوق الملكية (Role of Law and Property Rights)، كذلك العوامل المتعلقة بنمو الاستثمار، ومدى اعتماد الدولة على المواد الخام في عملية التصدير، بالإضافة لدرجة الانفتاح الاقتصادي للدولة (Openness)، المستوى التعليمي في الدولة مع مدى توافر ثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي مثل مستوى التضخم، وتذبذبات أسعار الصرف، وعجز الموازنة.

وبعد استعراض العوامل التي تؤثر على النمو الاقتصادي، فإن هذه الورقة تحاول دراسة حالة مصر، وذلك من خلال التعرف على أهم المتغيرات ذات العلاقة بالنمو الاقتصادي. وفي الجزء التالي سيتم مناقشة النموذج الإحصائي المستخدم والمتغيرات التي سيتم توظيفها في هذا

¹¹ للتعرف على الآراء المختلفة لأسباب النمو في دول شرق آسيا يمكن الرجوع لـ (Felipe 1999).

النموذج مع بيان كيفية قياس متغيرات الدراسة للتعرف على مصادر النمو في الاقتصاد المصري.

رابعاً: الدراسة التطبيقية لمصادر النمو في مصر

1. نموذج قياس النمو

يلاحظ – كما سبق وأشرنا – أن مصادر النمو تتمثل في رأس المال، القوى العاملة، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP)، والتي يقصد بها في معظم الأحيان بالتكنولوجيا. ويمكن تحديد نسبة أو مقدار مساهمة كل عنصر من العناصر الثلاثة من خلال دالة الإنتاج Cobb-Douglas الشهيرة السابق الإشارة إليها، والمعادلة رقم (3) المشتقة منها.

وبالنسبة للبيانات المتعلقة بالمعادلة رقم (3) فإن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والعمالة يمكن الحصول عليها من خلال النشرات الاقتصادية والإحصائية التي تصدرها الدول نفسها أو المنظمات الدولية والإقليمية. أما قياس نصيب رأس المال في الإنتاج فلا يمكن تحديده بنفس السهولة. وفي هذا الصدد، نجد أن هناك عدة طرق يمكن استخدامها لتحديد نصيب رأس المال في الناتج المحلي الإجمالي كما يلي:

- الاعتماد على نتائج الأبحاث السابقة.
- تقديرات الحسابات القومية التي تنشرها الدول أو من خلال منشورات الأمم المتحدة (UN).
- استخدام معادلة الانحدار.

وبتحديد قيمة α أو نصيب رأس المال في الإنتاج، يمكن تحديد حصة أو نصيب القوى العاملة في الإنتاج ($1-\alpha$). وحيث أنه لا تتوفر بيانات عن المخزون من رأس المال (K)، لذا لا بد من تعديل المعادلة رقم (3) بمعادلة أخرى. وبما أن α أو نصيب رأس المال من قيمة الإنتاج $\frac{K}{Y} = MPK$ أي أنه عبارة عن الإنتاجية الحدية لرأس المال مضروبة في نسبة رأس المال

للنتاج المحلي الإجمالي، وحيث أن التغير في المخزون الرأسمالي يساوي الاستثمار أي أن $\Delta K = I$ ، فإن الصورة النهائية للمعادلة تصبح:

$$(5) \quad \Delta Y/Y = \Delta A/A + MPK \cdot I/Y + (1 - \alpha) \Delta L/L$$

وبإحلال g بدلاً من $\Delta Y/Y$ ، \hat{A} بدلاً من $\Delta A/A$ و \hat{L} بدلاً من $\Delta L/L$ ، فإن المعادلة تصبح:

$$(6) \quad g = \hat{A} + MPK \cdot I/Y + (1 - \alpha) \hat{L}$$

ونظراً لأن \hat{A} يمثل الجزء المتبقي من المعادلة الأساسية (Residual)، فإن معادلة الانحدار الآتية تمكننا من تحديد نصيب العمالة من الناتج المحلي الإجمالي $(1 - \alpha)$ وبالتالي يمكن تحديد نصيب رأس المال $1 - (1 - \alpha)$ والمتبقي من المعادلة يمثل معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج وذلك كما يلي:-

$$(7) \quad g = \beta_1 I/Y + \beta_2 \hat{L} + \varepsilon$$

حيث β_1 هي MPK و β_2 تمثل $(1 - \alpha)$ ، و ε تمثل الجزء المتبقي (Residual).

وفي هذه الورقة، تم استخدام سلسلتين زمنيتين الأولى لمدة 40 سنة ابتداء من سنة 1960 حتى سنة 2000 والأخرى لمدة 25 سنة من سنة 1975 حتى 2000 لتحديد مصادر النمو في مصر خلال تلك الفترة.

2. نتائج الدراسة التطبيقية

من خلال معادلة الانحدار رقم (7) نجد أن القيم المستخرجة منها باستخدام سلسلتين زمنيتين مدتهما 25 و 40 عام كانت كما يلي:

جدول رقم (9) نتائج معادلات الانحدار لمصادر النمو

عام 40		عام 25		المتغيرات المستقلة
قيمة t المحسوبة	المعامل	قيمة t المحسوبة	المعامل	
3.21*	0.21	2.26**	0.2	I/Y
0.65	0.52	0.58	0.43	\hat{L}
قيمة R ² المحسوبة 86.1% قيمة R ² المعدلة 80% قيمة F المحسوبة 3.87**		قيمة R ² المحسوبة 80.3% قيمة R ² المعدلة 78.6% قيمة F المحسوبة 2.58***		
* تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1% ** تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5% *** تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 10%				

ومن الأرقام الموضحة في الجدول رقم (9)، فإنه يمكن الحصول على الجزء المتبقي من معادلات الانحدار، والمتمثل في \hat{A} أو معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وذلك لكل سنة على حدة، وكذلك كمتوسط لعدد معين من السنوات. ويظهر الجدول أن تأثير رأس المال على معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو تأثير معنوي بمستوى 5% و 1% وذلك للسلسلتين الزمنيةتين لمدة 25، 40 عاماً على التوالي. في حين أن تأثير العمالة على معدل النمو هو تأثير غير جوهري. وحيث أن قيمة R² المعدلة تبلغ حوالي 80%، فإن مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج يساهم بنسبة 20% في تفسير معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول التالي يوضح متوسط مساهمة كل من رأس المال، والعمالة، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات زمنية معنية.

جدول رقم (10)
حسابات النمو في مصر طبقاً لمعادلات الأعداد المقدرة

مكونات النمو	بناءً على معادلة الأعداد لمدة 40 عاماً *						بناءً على معادلة الأعداد لمدة 25 عاماً **					
	معدل النمو %	رأس المال %	العمالة %	مجموع الناتجية %	عوامل الإنتاج %	نسبة مساهمة مجمل الإنتاجية عوامل الإنتاج في النمو (%)	معدل النمو %	رأس المال %	العمالة %	مجموع الناتجية %	عوامل الإنتاج %	نسبة مساهمة مجمل الإنتاجية عوامل الإنتاج في النمو (%)
1960-70	5.263	3.226	0.84	1.197	22.7	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
1960-75	4.718	3.117	0.698	0.703	14.9	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
1970-80	6.59	4.921	0.775	0.894	13.56	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.
1975-90	7.071	6.171	0.898	0.002	0.03	7.071	5.523	1.053	0.495	0.495	7	0.495
1980-90	5.901	6.012	0.927	-1.038	-17.59	5.901	5.741	1.087	-0.927	-0.927	-15.71	-0.927
1990-00	4.539	4.058	1.059	-0.579	-12.75	4.539	3.875	1.243	-0.579	-0.579	-12.75	-0.579
1975-00	6.052	5.282	0.967	-0.197	-3.26	6.052	4.816	1.135	0.101	0.101	1.67	0.101
1960-00	5.461	4.528	0.903	0.03	0.55	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.	n.a.

* بناءً على أن نصيب رأس المال يبلغ 63% ، ونصيب العمالة يبلغ 37%.

** بناءً على أن نصيب رأس المال يبلغ 57%، ونصيب العمالة يبلغ 43%.

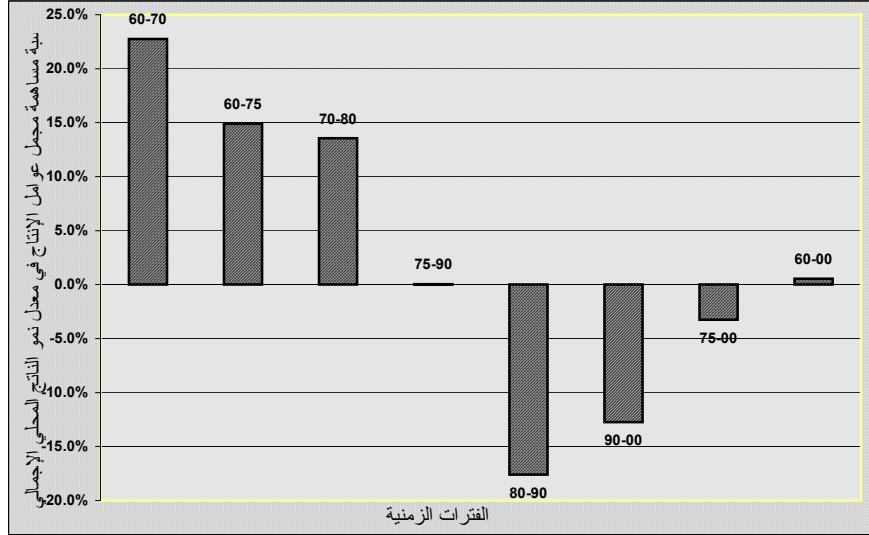
يلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (10) أن رأس المال يحتل النصيب الأكبر من مكونات معدلات النمو يليه بفارق كبير العمالة، في حين أن دور مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج يبدو محدوداً بشكل كبير.

إن قياس مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج لمصر يوضح أن متوسط النمو السنوي لهذا العامل يكاد يكون منعدماً وذلك للفترة من 1960-2000 (0.03%) أو (0.10%) للفترة من 1975-2000 وذلك باستخدام سلسلة زمنية لمدة 40 سنة. أما متوسط نفس الفترة 1975-2000 باستخدام سلسلة زمنية لمدة 25 سنة فتوضح أن متوسط النمو السنوي لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج كان سالباً (-0.20%). بالإضافة لذلك نجد أن هناك تطوراً سلبياً في متوسط النمو السنوي لهذا العامل حيث أنه كان موجباً خلال العقود الأولى من هذه الدراسة، وبالتحديد خلال الستينيات حتى بداية فترة الثمانينيات من القرن الماضي. أما بعد هذه الفترة، فإن هذا العامل تحول إلى النمو السلبي، وخاصة خلال حقبة الثمانينيات، ولكن هذا النمو السلبي تحسن فيما بعد خلال فترة الإصلاح الاقتصادي. وبصفة عامة يمكن القول بأن نمو الاقتصاد المصري - خلال فترة الدراسة - تأثر سلبياً بتراجع معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ونجد أن هذه النتائج مختلفة مع الدراسات السابقة التي تناولت الدول المتقدمة، ولكن إلى حد كبير تأتي متفقة مع العديد من الدراسات الأخرى التي تناولت الدول النامية.¹²

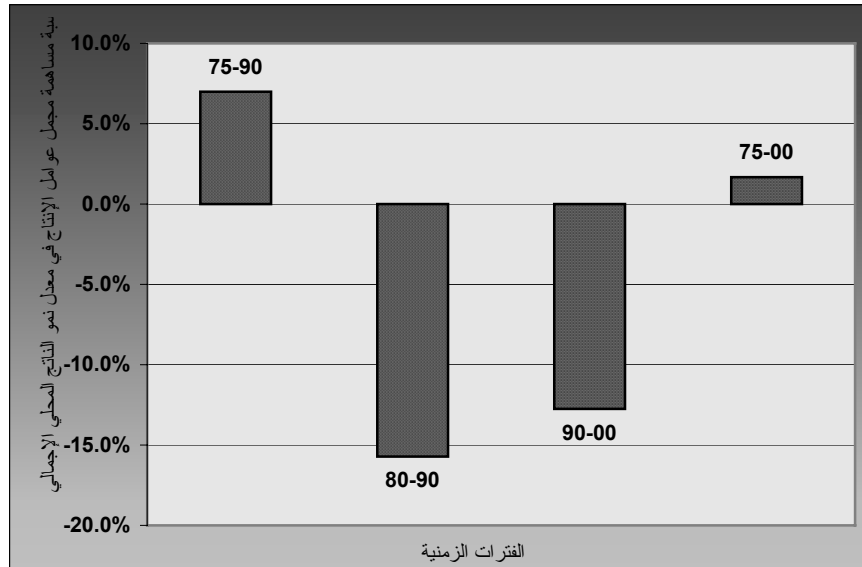
ويوضح الشكلين التاليين بصورة أفضل نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

¹² لمزيد من الاطلاع يمكن الرجوع لكل من Elias (1992), Fischer (1993), and Dhareshwar and Nehru (1994).

شكل رقم (12)
نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر
خلال الفترة من 2000-1960



شكل رقم (13)
نسبة مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمصر
خلال الفترة من 2000-1975



ويتضح من خلال الشكلين رقم (12) و (13) أن مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت موجبة خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي حتى أنها وصلت لمستوى يقرب من 23% خلال فترة الستينيات. وعلى العكس من ذلك فإن نسبة مساهمة هذا العنصر المهم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت سالبة خلال كل الفترات الأخرى حتى وصلت لما يقرب من 17.5% في الفترة من 1980-1990 بناء على السلسلة الزمنية لمدة 40 عاماً، و 15.7% لنفس الفترة ولكن باستخدام سلسلة زمنية لمدة 25 عاماً، وهذا ما يوضح بجلاء مدى تدهور هذا العنصر من ناحية مدى مساهمته في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال العقدين الماضيين.

على أية حال، فكما أوضحنا سابقاً، فإن مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج يعتبر عنصراً أساسياً للحفاظ على معدلات نمو بشكل مستدام في الأجل الطويل، حتى إذا كانت النتائج لا تعزز ذلك في الأجل القصير. ونظراً لأهمية هذا العامل، فإنه من الضروري تحديد كيفية العمل على زيادته. بالطبع، فإن الخطوة الأولى لمعرفة ذلك تتطلب أولاً تحديد المتغيرات ذات الصلة بمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والتي يمكن أن تؤثر على هذا العامل سلباً أو إيجاباً. فحالما يتم تحديد هذه المتغيرات، فإنه يمكن وضع توصيات لمتخذي القرارات لتحديد السياسات المثلى التي يجب وضعها لزيادة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج والتي ستؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والحفاظ على استمرارية ذلك في الأجل الطويل.

3. محددات مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج

كما سبق وأشرنا، لا بد من التعرف أولاً على المحددات أو العوامل التي تؤثر على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج قبل الخوض في وضع أو رسم أي سياسات لتحقيق معدل نمو متواصل ومستدام في الناتج المحلي الإجمالي. إن معرفة هذه العوامل هو نقطة البداية لتحسين وزيادة معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. من خلال الدراسات السابقة، والخلفية النظرية التي تناولت مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، سنعرض فيما يلي المتغيرات التي يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي أو سلبي على هذا العنصر، مع تحديد التأثير المتوقع لهذه المتغيرات على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

- **درجة الانفتاح الاقتصادي للدول**

فقد رأى العديد من الباحثين أنه كلما زادت درجة انفتاح الدولة اقتصادياً على العالم الخارجي، كلما ساعد ذلك على حصول الدولة على تكنولوجيا أعلى، ومسايرتها للتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج مما يؤدي لزيادة الكفاءة الإنتاجية (See, Fischer, 1993; World Bank, 1993; Collins and Bosworth, 1997; and Thomas and Wang, 1997). وبناء عليه، فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين درجة الانفتاح الاقتصادي، ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ويتم قياس مدى الانفتاح الاقتصادي لدولة ما من خلال الحصول على نسبة مجموع الصادرات والواردات للنواتج المحلي الإجمالي.

- **الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

نجد أن تدفق الاستثمارات الأجنبية قد يجلب معه عمالة فنية مدربة تساهم في زيادة خبرة العمالة المحلية من خلال الاحتكاك، بالإضافة لضخ مزيد من التكنولوجيا الحديثة – سواء في شكل ملموس مثل الآلات والمعدات، أو شكل غير ملموس مثل الأفكار الجديدة ونظم العمل الحديثة – بالإضافة للمهارات الإدارية التي يمتلكها العنصر الأجنبي (Sadik and Bolbol, 2001). ومن ثم فإنه يتوقع وجود علاقة طردية بين تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ويتم استخدام نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للنواتج المحلي الإجمالي كمقياس لهذا المتغير.

- **هيكل الواردات السلعية**

نظرياً، يفترض أنه كلما احتلت الآلات والمعدات نسبة أكبر في هيكل الواردات السلعية ككل، كلما كان ذلك مؤشراً على توجه الدولة لتحديث صناعاتها وجذب تكنولوجيا جديدة مما يزيد من احتمالية زيادة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج ورفع الكفاءة الإنتاجية. وبناءً عليه، فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين نسبة الاستيراد من الآلات والمعدات لإجمالي الواردات ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

• جودة الحكومة

في هذا الإطار، يمكن القول بأن الحكومة يمكنها أن تساهم بشكل فعال في زيادة الكفاءة الإنتاجية. فمما لا شك فيه أن خلق مناخ عمل جيد وفعال، واحترام الدولة للقوانين، وتشجيعها للاختراعات الحديثة، وحماية الملكية الفكرية، كلها عوامل مهمة تساهم وبشكل مؤثر وفعال في إيجاد الحافز لدى الأفراد والمستثمرين على زيادة كفاءتهم الإنتاجية. وعليه، فمن المتوقع وجود علاقة طردية بين مدى جودة الحكومة وبين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. وفي هذا السياق سيتم استخدام متغيرين للتعبير عن مدى جودة الحكومة: (1) التأخر الناتج عن البيروقراطية (Bureaucratic Delay)، حيث يتوقع وجود علاقة عكسية بين درجة البيروقراطية والكفاءات الإنتاجية، (2) مدى التزام الحكومة بتنفيذ العقود (Contract Enforceability)، حيث يرمز ذلك لمدى احترام التعهدات في مجال الأعمال، ومدى توافر نظام قانوني وسياسي يحترم حقوق المستثمرين والأفراد، ولذا نتوقع وجود علاقة طردية بين هذا المتغير ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ونجد أن توافر مثل تلك المتغيرات سيعمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وبشجعها على ضخ مزيد من التكنولوجيا داخل البلاد.

• المتغيرات الاقتصادية الكلية

إن وجود استقرار وثبات نسبي في متغيرات الاقتصاد الكلي يعتبر من العوامل المشجعة على جذب الاستثمارات والتي بدورها ستعمل على إدخال تكنولوجيا حديثة ومتقدمة للمجتمع. ومن ثم فمن المتوقع وجود علاقة موجبة بين درجة الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي والكفاءة الإنتاجية. ونظراً لوجود علاقة ارتباط بين العديد من متغيرات الاقتصاد الكلي مما يجعل وضعها في معادلة انحدار واحدة غير مناسب إحصائياً، فقد تم الاكتفاء باستخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP Deflator) كمقياس للتضخم للإشارة إلى مدى استقرار الأوضاع الاقتصادية. ونتوقع في هذا الصدد وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير ومجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

• الاستثمار في رأس المال البشري

ويقصد بذلك مدى اهتمام الدولة بالاستثمار في تنمية وتطوير العنصر البشري من خلال التعليم. وبالطبع فمن المتفق عليه أن التعليم يعتبر واحداً من أهم مصادر زيادة خبرات ومهارات الأفراد، والتي بدورها تعمل على زيادة كفاءتهم الإنتاجية. ومن ثم فمن المفترض نظرياً أنه كلما زاد المستوى التعليمي كلما زادت الكفاءة الإنتاجية. ونظراً لوجود صعوبة في قياس المستوى التعليمي للقوى العاملة، تم الاعتماد على واحد من أكثر المعايير استخداماً في الأبحاث السابقة، ألا وهو نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي (% of Secondary School Enrollment).

وفي ضوء المعطيات السابق شرحها، فإن معادلة الانحدار التالية استخدمت لتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة – السابق الإشارة إليها – ومعدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج:¹³

$$(8) \quad \hat{TFP} = \alpha_0 + \alpha_1 OPEN + \alpha_2 FDI + \alpha_3 MERCH + \alpha_4 BUR + \alpha_5 CONT + \alpha_6 GDPDEF + \alpha_7 EDU + \varepsilon$$

حيث:

\hat{TFP}	: معدل النمو السنوي لمجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (TFP).
$OPEN$: نسبة التغير السنوي في درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة.
FDI	: نسبة الاستثمارات الأجنبية للنتائج المحلي الإجمالي.
$MERCH$: نسبة الواردات من الآلات والمعدات للنتائج المحلي الإجمالي.
BUR	: نسبة التغير السنوي في التأخر الناتج عن البيروقراطية.
$CONT$: نسبة التغير السنوي في مدى التزام الحكومة بتنفيذ العقود.
$GDPDEF$: مُخفض الناتج المحلي الإجمالي
EDU	: معدل التغير السنوي في نسبة الملتحقين بالتعليم الثانوي.

¹³ بالنسبة لبيانات TFP فقد تم الحصول عليها من معادلة الانحدار رقم (7)، أما بالنسبة لبيانات كل من EDU , $GDPDEF$, FDI , $OPEN$ فقد تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي (World Development Indicators, 2001) والمنشورات الإحصائية لصندوق النقد العربي. أما فيما يخص $MERCH$ فإن المنشورات الإحصائية لصندوق النقد العربي هي مصدر هذه البيان. وأخيراً، تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي (International Country Risk Guide "ICRG" Data) للحصول على كل من BUR و $CONT$.

ونظراً لوجود العديد من المتغيرات في معادلة الانحدار، تم إجراء معادلة انحدار أخرى تسمى معادلة الانحدار المتدرج (Step-Wise Regression)، والتي تساعد على الوصول إلى المعادلة النهائية التي تحوي فقط المتغيرات المستقلة ذات التأثير الجوهري على المتغير التابع.

ومن خلال معادلة الانحدار السابق الإشارة إليها تم التوصل إلى النتائج الآتية الموضحة في الجدول التالي رقم (11).

جدول رقم (11)

نتائج معادلة الانحدار المتدرجة لمحددات مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج¹⁴

المتغيرات المستقلة	المعامل	قيمة t المحسوبة
الجزء الثابت Constant	-0.0415	-1.047
OPEN	0.1	2.946*
FDI	-0.003	-2.868*
MERCH	0.266	1.976**
BUR	0.036	1.863**
GDPDEF	-0.15	-1.951**
قيمة R ² المحسوبة 56.7%. قيمة R ² المعدلة 54.9%. قيمة F المحسوبة 5.25* * تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 1%. ** تشير لوجود دلالة إحصائية بمستوى معنوية 5%.		

وكما يتضح من الجدول السابق، فإن كل المتغيرات الموجودة في معادلة الانحدار رقم (8) لها تأثير جوهري على نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ما عدا متغيرين فقط وهما: مدى التزام الحكومة بالتعاقدات والمتغير المتعلق بالتعليم. وحيث أن التعليم من المتغيرات المهمة في إكساب الأفراد المهارات والخبرات التي تساعد على رفع كفاءتهم الإنتاجية، فإنه من غير الطبيعي أن نجد أن هذا المتغير ليس له تأثير معنوي على نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج.

¹⁴ نظراً لمحدودية البيانات وعدم توافرها، تم إجراء معادلة الانحدار على السلسلة الزمنية من 1975-2000 فقط.

وفي هذا الصدد، يمكن القول بأن استخدام معدل التغير السنوي في نسبة الملتحقين بالمدارس الثانوية قد لا يكون مؤشراً مناسباً للحكم على دور التعليم في رفع وزيادة كفاءة الأفراد، ولكنه على أية حال من المؤشرات شائعة الاستخدام في الأبحاث السابقة. إن عدم توافر بيانات عن العديد من المؤشرات الأخرى التي قد تكون أكثر دقة في قياس الناحية التعليمية، يدفعنا إلى التأكيد على أن نتيجة معادلة الانحدار التي أوضحت عدم أهمية التعليم كعنصر مؤثر على كفاءة الأفراد يجب ألا تفسر على عدم جدوى مثل هذا العنصر.

وبالنظر إلى المتغيرات المستقلة الأخرى، نجد أن جميعها لها تأثير جوهري على نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج وذلك بمستوى معنوية 5% لكل من *OPEN & FDI*، ومستوى معنوية 10% لكل من *MERCH, BUR, & GDPEF*. ومن الملاحظ أن اتجاه التأثير (سالِب أو موجب) لهذه المتغيرات قد جاء وفقاً للتوقعات السابق الإشارة إليها ما عدا متغير واحد، ألا وهو نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للنتائج المحلي الإجمالي.

ففي حين ترى الخلفية النظرية أن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة سيكون عاملاً إيجابياً في زيادة معدل النمو السنوي في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، نجد أن الدلالة الإحصائية من خلال معادلة الانحدار توضح أن تأثير هذا المتغير كان سالِباً¹⁵. إن ذلك بالطبع لا يعني أنه من الأفضل تحجيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر سلبي على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم على معدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ولكن من الأجدى محاولة التوصل إلى تفسير لهذه العلاقة السلبية وغير المنطقية. حيث أن جزء من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تم توجيهها إلى الشركات المخصصة حديثاً – بما يزيد على 10% من قيمة بعض من هذه الشركات – فإن المستثمرين الأجانب عملوا على الاستفادة من الزيادات السريعة في أسعار أسهم هذه الشركات وذلك في المدى القصير ثم قاموا بجني الأرباح دون السعي إلى إحداث طفرة تكنولوجية في معدات الإنتاج لهذه الشركات، ولذا نجد أن أسعار أسهم هذه الشركات تراجعت بشدة في أسواق المال في الأجل الطويل

15 أوضحت العديد من الدراسات وجود تأثير إيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، فعلى سبيل المثال تم إثبات ذلك من خلال دراسة كل من (Sjoholm وChuang and Lin (1999) و (1999) للدول الآسيوية، و (Djankov and Hoekman (2000) لجمهورية التشيك.

(Omran, 2002). ومن التفسيرات الأخرى أنه خلال فترة سياسة الباب المفتوح (pen-door Policy) تركزت معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار في مشروعات استهلاكية، وعلى الصناعات التجميعية دون التركيز على عمليات التصنيع والإنتاج الحقيقية، وبالتالي لم تسفر هذه الاستثمارات عن استقدام تكنولوجيا حديثة تساهم في رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية. وبالتالي يمكن القول أن المشكلة ليست في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ولكن في نوعيتها وكيفية استغلالها وتوجيهها نحو الأهداف التي تخدم عملية النمو.

خامساً: الاستنتاجات ومضامين السياسة

تناولت هذه الورقة تطور الاقتصاد المصري خلال الخمسة عقود الماضية مبينة برامج الإصلاح الهيكلي التي تبنتها الحكومة المصرية منذ منتصف عقد الثمانينيات من القرن الماضي، كما تناولت أدبيات مصادر ومحددات النمو الاقتصادي بشكل موجز لتطبيق ذلك النهج على الاقتصاد المصري. وتبعاً لتسلسل المفاهيم، فإن استنتاجات ومضامين السياسة يتم استعراضها طبقاً لهذا التسلسل. فبالنسبة لتجربة الإصلاح الاقتصادي التي خاضتها مصر ابتداءً من حقبة التسعينيات من القرن الماضي، نجد أن الاقتصاد القومي حقق العديد من التطورات الإيجابية مثل انخفاض إجمالي الدين الخارجي من 49.2 مليار دولار إلى نحو 26.1 مليار دولار فقط، وانخفاض معدلات التضخم من 21.2% إلى 2.5%، مع وجود سعر فائدة حقيقي موجب يزيد عن 7%. كما أن عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 18.2% إلى 4.2% فقط. وبالنسبة لسعر الصرف، فحتى منتصف عام 1999 تمتعت مصر بوجود استقرار في أسواق الصرف الأجنبي. أضف إلى ذلك إحياء الحكومة لدور سوق الأوراق المالية مرة أخرى ومشاركته في جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمارات طويلة الأجل، مع تبني سياسة التخصيص للتخلص من القطاع العام ونقل ملكيته للقطاع الخاص بغرض زيادة الكفاءة الإنتاجية والربحية لشركات هذا القطاع.

وعلى الرغم من نجاح الحكومة في تبني سياسات نقدية ومالية عملت على خلق وإيجاد مناخ اقتصادي ملائم، إلا أن كل هذه السياسات هي وسيلة في حد ذاتها وليست غاية. فالهدف الأسمى هنا هو الحفاظ على وجود معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وتخفيض معدلات البطالة،

وتحسين مستوى معيشة الأفراد. وبنظرة سريعة نجد أن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق بالصورة المنشودة. فمازالت معدلات النمو أقل من المطلوب كما أن معدل البطالة لم ينخفض عن مستوى 8%، وتدني مستوى معيشة الأفراد حيث أن معدل الفقر قد زاد مقارنة بفترة ما قبل الإصلاح الاقتصادي. إن مصر – حتى تحقق ما حققته مثيلاتها في الدول الآسيوية – بحاجة ماسة للتركيز على جانب الصادرات حتى تتمكن من خفض العجز الهائل في ميزانها التجاري، كما أن مستويات الادخار والاستثمار بحاجة لزيادة ملموسة حتى يستطيع الاقتصاد تحقيق معدلات نمو مرتفعة تسهم في توفير فرص عمل جديدة – لاستيعاب الزيادة المطردة التي تدخل سوق العمل كل عام – وتؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد.

أما بالنسبة للجزئية الثانية والمتمثلة في مصادر النمو، فلقد أثبتت الدراسات السابقة والأدبيات التي تناولت نظريات النمو المختلفة أن مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من أهم العناصر التي يمكن أن تحقق معدل نمو مرتفع ومستدام في الأجل الطويل. وبالتطبيق على مصر نجد أن نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج كان موجباً خلال فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، ولكن خلال حقبة الثمانينيات والتسعينيات فإن هذا العنصر أصبح سالباً، وإن بدى عليه التحسن في فترة التسعينيات مقارنة بفترة الثمانينيات. وحيث أن هذا العنصر مهم جداً في عملية النمو، فإنه من الضروري أن يعمل متخذي القرارات على تعزيز وتشجيع الاستثمار في التكنولوجيا لأنها السبيل إلى تحقيق طفرة مستدامة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي. ولتحقيق ذلك، كان لابد أولاً من التعرف على العوامل ذات التأثير الإيجابي أو السلبي على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، باعتبارها الخطوة الأولى لتحديد كيفية العمل على زيادة فعالية هذا المتغير. ولقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن درجة الانفتاح الاقتصادي، ونسبة الواردات من الآلات والمعدات لإجمالي الواردات، ومدى التحسن في جودة الحكومة، لها تأثير معنوي وإيجابي على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. كما أن عدم وجود استقرار في السياسة الاقتصادية للدولة – مقاسة بمعدل التضخم – تؤدي إلى التأثير على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بشكل سلبي. بالإضافة لذلك أوضحت النتائج وجود دلالة إحصائية لتأثير الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ولكن طبيعة العلاقة كانت سالبة، وهو ما يتعارض مع الخلفية النظرية والمتمثلة في اعتقاد وجود تأثير إيجابي للاستثمارات الأجنبية على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. ومع تقديرنا للنتائج

الإحصائية، إلا أنه لا يمكن القبول بأن وجود استثمارات أجنبية سيؤثر بالسلب على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بصفة عامة، ولكن يمكن القول بأن طبيعة ونوعية هذه الاستثمارات خلال الحقبة الماضية لم تكن بالشكل الذي يعمل على تحسين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ومن ثم فالعبرة ليست بكمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة – على الرغم من أهميتها بالطبع – ولكن بكيفية هذه الاستثمارات ومدى توجهها لدفع الكفاءة الإنتاجية. وعلى الرغم من أن النموذج الإحصائي أوضح أن التعليم ليس له تأثير معنوي على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، إلا أن ذلك قد يرجع لضعف المتغير المستخدم لقياس العملية التعليمية، ومرة أخرى فإن العبرة هنا ليست بالكم ولكن بالكيف، أي أن التركيز يجب أن ينصب على نوعية التعليم نفسها وليس على أعداد المتعلمين.

بالإضافة لما سبق نجد أن هناك العديد من المتغيرات الأخرى التي قد يكون لها تأثير فعال على مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، ولكن لم يشملها النموذج الإحصائي نظراً لعدم توافر سلسلة زمنية عنها. نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، نسبة المنفق على البحوث والتطوير (R & D) للنتائج المحلي الإجمالي، حيث يتوقع أن تؤدي الزيادة في هذه النسبة إلى تحسين مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. كذلك نسبة التعليم الفني والتقني داخل المجتمع حيث أن التوسع في مثل هذا النوع من التعليم يساعد بلا شك على زيادة التكنولوجيا وتحسين الكفاءة الإنتاجية. بالإضافة لذلك نجد أن هناك العديد من العوامل الأخرى المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والسياسي للدولة، ومدى وجود مؤسسات منظمة، كل هذا سيؤدي حتماً إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة في الأجل الطويل.

وبنظرة تحليلية سريعة لمعرفة الأثر الذي يمكن أن يحدثه تحسن ما في معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، دعنا نفترض أن معدل النمو في هذا المتغير خلال الفترة من 1975-2000 في مصر كان مساوياً لنفس معدلات النمو في الدول النامية، والتي تبلغ في المتوسط 0.9% (Bosworth and Collins, 1998). إذا طبقنا هذا السيناريو سنجد أن متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1975-2000 سيصل لنحو 7.7% بدلاً من 6% فقط، وخلال الفترة من 1990-2000

سيصل معدل النمو إلى 6% بدلاً من 4.5% فقط.¹⁶ ولمعرفة انعكاس ذلك على متوسط الدخل الحقيقي للفرد وذلك خلال الفترة من 1990-2000 فقط، نجد أنه في حالة وجود معدل نمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بـ0.9% في المتوسط فإن متوسط الدخل الحقيقي كان سيرتفع من 1869 جنيه مصري عام 1990 إلى 2680 جنيه مصري عام 2000 بدلاً من 2337 جنيه مصري. ولذا نلاحظ أنه في ظل الأرقام الفعلية لمعدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج زاد متوسط دخل الفرد الحقيقي بنسبة 25% في حين أنه كان يمكن أن يزيد بنسبة 43%، أي أن معدل الزيادة في نسبة التغير في الدخل ستصبح أعلى بمقدار 73% في حالة أن معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج كان 0.9%.

ولكن السؤال الأهم هنا هو كيف يمكن الوصول إلى هذا المعدل؟ بالطبع أوضحنا من خلال الدراسة التطبيقية أن هناك مجموعة من العوامل التي يمكن أن تساهم في تحسين معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج، وحتى نصبح أكثر تحديداً دعنا نوضح رقمياً كيف يمكن أن يؤثر أحد العوامل المستقلة، وليكن أحد العناصر الممثلة لجودة الحكومة – التأخر الناتج عن البيروقراطية – على معدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج. إن أي زيادة في نسبة التغير في التأخر الناتج عن البيروقراطية بما يوازي 1.4 وحدة انحراف معيارية سيؤدي إلى تحسين معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بمقدار 0.9%.¹⁷ ومن ثم نجد أن تحسين معدلات النمو يمكن أن يتم من خلال قيام الحكومة ببعض الإجراءات اللازمة لتسهيل المعاملات وتقليل حدة البيروقراطية في أداء الجهاز الإداري للدولة، وهي من الأمور التي لا تحتاج لإنفاق رأسمالي كبير بقدر ما تحتاجه لوجود قيادات وكوادر تتفهم مدى أهمية وجود نظم عمل مساعدة وليست معوقة لتنشيط الأداء الاقتصادي.

إن متخذي القرارات في مصر، بالإضافة للدول العربية الأخرى، بحاجة ماسة لتفهم المتغيرات السابق الإشارة إليها وتوجيهها لخدمة اقتصاداتهم بما يحقق للمجتمع نمواً متسارعاً

¹⁶ للقيام بهذا التطبيق تم استبدال معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج من قيمته الحقيقية إلى قيمته الافتراضية (0.9%) وذلك لكل سنة على حدة.

¹⁷ كل وحدة انحراف معياري = 18.38% تغير في التأخر الناتج عن البيروقراطية. وحيث أن معامل العلاقة بين معدل التغير الناتج عن التأخر في البيروقراطية ومعدل نمو مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج يبلغ 0.036 كما هو موضح في الجدول رقم (11)، فإن كل 1.4 وحدة انحراف معياري توازي 25.7% معدل تغير في التأخر الناتج عن البيروقراطية، وهذا بدوره سيؤثر على معدل النمو في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج بمقدار 0.9%.

ومتواصلًا في الأجل الطويل وبما يساعد على تخفيف حدة البطالة من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى معيشة الشعوب، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الاقتصادات العربية لديها طاقات وإمكانات كبيرة تؤهلها لأن تكون في وضع اقتصادي أفضل بكثير مما هي فيه الآن إذا أحسن استخدام هذه الطاقات والإمكانات بشكل علمي ومدروس.

المراجع

1. راضي، عبدالمنعم، (1996)، *الاقتصاد*، (القاهرة: موسوعة مصر الحديثة، المجلد الثاني).
2. محي الدين، محمود، (2000)، *العولمة وأسلوب الإدارة الاقتصادية*، في: الصادق، علي و البليل، علي، (2000)، *العولمة وإدارة الاقتصاديات الوطنية*، (أبوظبي: صندوق النقد العربي).
3. Abdelfattah, M. N., (1997), *Road Privatization In Egypt: A Comparative Analysis with Great Britain and Hungary*, (Plymouth: University Of Plymouth, Unpublished Ph.D. Thesis).
4. Adams, H., Page, J., (2002), "Holding the Line: poverty Reduction in the Middle East and North Africa, 1970-2000", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17).
5. Aghion, P., and Howitt, P., (1990), "A Model of Growth Through Creative Destruction", *Econometrica*, 60, 323-51.
6. Anonymous, (1990), "Egypt: It is a Long Road", *Banker*, 140 (773), 62-66.
7. Anonymous, (1996), "Egypt Facing the Modern World: Investment Jewel on the Nile", *Euromoney*, August, 11-13.

8. Ash, N., (1993), "Egypt Exploits its Gulf War Bonus", *Euromoney*, April, 138-141.
9. Barro, R., (1991), "Economic Growth in a Cross section of Countries", *Quarterly Journal of Economics*, 106, 407-43.
10. Barro, R., and Sala-i- Martine, X., (1991), "Convergence Across States and Regions", *Brookings Papers on Economic Activities*, No.1, 107-82.
11. Barro, R., and Sala-i- Martine, X., (1992), "Convergence", *Journal of Political Economy*, 100, 223-51.
12. Boardman, A. and Vining, A., (1989), "Ownership and Performance in Competitive Environment: A Comparison of the Performance of Private, Mixed and State-Owned Enterprises", *Journal of Law and Economic*, 17, 497-508.
13. Bosworth, B., and Collins, S., (1998), *Accounting for Economic Growth*, (Washington, D.C.: Brookings Institute).
14. Bouin, O., and Michalet, C. A., (1991), *Rebalancing the Public and Private Sector*, (Paris: Organization for Economic Co-operation and Development).
15. Central Bank of Egypt, (1998), *Quarterly Economic Review*, 32, (3).
16. Central Bank of Egypt, (1998), *Quarterly Economic Review*, 38, (4).

17. Central Bank of Egypt, *Annual Economic Review*, (Cairo: CBE, Various Issues, 1992-2001).
18. Chuang, Y. C., and Lin, C.M., (1999), "Foreign Direct Investment, RSD, and Spillover Efficiency: Evidence from Taiwan's Manufacturing Firms", *Journal of Development Studies*, 35 (4), 117-37.
19. Collins, S., and Bosworth, B., (1997), "Economic Growth in East Asia: Accumulation versus Assimilation", *Brookings Papers in Economic Activity*, (eds. William, C., and Perry, G.), 135-203.
20. Davies, D., (1971), "The Efficiency of Public Versus Private Firms: The Case of Australia's two Airlines", *Journal of Law and Economics*, 14 (1), 149-65.
21. Dhareshwar, A., and Nehru, V., (1994) "New Estimates of Total Factor Productivity Growth for Developing and Industrial Countries", *Policy Research Working Paper No. 1313*, (Washington, D.C.: IMF).
22. Djankov, S., and Hoekman, B., (2000), "Foreign Investment and Productivity Growth in Czech Enterprises", *The World Bank Economic Review*, 14(1), 49-64
23. Elias, V.J., (1992), *Sources of Growth: A Study of Seven Latin American Countries*, (San Francisco: ICS Press).

24. El-Safwa Brokerage Company, (1998), *Capital Market In Egypt: History of Capital Market in Egypt*, (Cairo: El-Safwa Brokerage Company).
25. Felipe, J., (1999), "total Factor Productivity Growth in East Asia: A Critical Survey", *The Journal of Development Studies*, 35 (4), 1-41.
26. Field, M., (1995), "The Slow Road to Privatization", *Euromoney*, Middle East Markets Supplement, November, 12-13.
27. Fischer, S., (1993), "The Role of Macroeconomic Factors in Growth", *Journal of Monetary Economics*, 32, 485-512.
28. Grossman, G., and Helpman, E., (1991), *Innovation and Growth in the Global Economy*, (Cambridge, MA: MIT Press).
29. Handy, H. and Subrmanian, A., (1997), *The Egyptian Stabilization Experience*, (Washington, D.C.: International Monetary Fund, Middle East Department).
30. Hopwood, D., (1982), *Egypt, Politics and Society*, (Great Britain: George Allen and Unwin).
31. International Finance Corporation, (2001), *Annual Report*, (Washington, D.C.: IFC).

32. International Finance Corporation, (2001), *Emerging Market Data Base "EMDB"*, (Washington, D.C.: IFC)
33. International Monetary Fund, (1998), "Egypt, Beyond Stabilization, Toward a Dynamic Market Economy", *IMF Occasional Paper*, (Washington, D.C.: IMF)
34. Landi, A. and Saracoglu, R., (1983), "Interest Rate Policies in Developing Countries", *International Monetary Fund Occasional Paper No. 22*, (Washington, D.C: IMF).
35. Lloyds Bank, (1986), *Egypt Economic Report*, (Great Britain: Lloyds Bank)
36. Mahjoub, A., (1990), *Adjustment or Delinking*, (Great Britain: United Nations University).
37. Mankiw, N., Romer, D., and Weil, D., (1992), "A Contribution to the Empirics of Economic Growth", *Quarterly Journal of Economics*, 107, 407-37.
38. Martin, N. A., (1997), "International Trader: More Trouble could be in the Cards for Hong Kong's Jittery Stock Market", *Barren's*, 77 (39), 8-9.
39. McDougall, R., (1988), "Back to the Good Old Basic", *Banker*, 138 (749), 33-39.

40. McKinney, B. M., (1996), "Recent Development in Egyptian Investment Policies and Programs, and Pending Reform Legislation", *Middle East Executive Reports*, 19 (7), 9-12.
41. Ministry of Public Enterprise, (2002), *Privatization Program Performance from the Start until June 2002*, (Cairo:MPE).
42. Omran, M., (2002), "Detecting The Performance Consequences of Privatizing Egyptian State-Owned Enterprises: Does Ownership Structure Really Matter?", Paper Presented at the 8th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey, (Cairo: ERF, January 14-17).
43. Omran, M., (2002), "Initial and Aftermarket Performance of Egyptian Share Issue Privatization" *Working Paper*.
44. Pill, H., (1997), "Real Interest Rates and Growth: Improving on some Deflating Experience", *Journal of Development Studies*, 34 (1), 85-111.
45. Road, S., (1997), *Investing in Egypt*, (London: Committee for Middle East Trade).
46. Romer, D., (2001), *Advanced Macroeconomics*, (N.Y.: McGraw-Hill Companies, Inc. 2nd Edition).
47. Romer, P., (1990), "Endogenous Technological Change", *Journal of Political Economy*, 98 (5), 571-602.

48. Sadik, A., and Bolbol, A., (2001), "Capital Flow, FDI, and Technology Spillovers: Evidence from Arab Countries", *World Development*, 29 (12), 2111-25.
49. Sala-i-Martin, X., (2002), "Sources of Growth", in Khan, M., Nsouli, S., and Wong, C., (ed.), *Macroeconomic Management Programs and Policies*, (Washington, D.C.: IMF)
50. Sala-i-Martin, X., (1997), "I Just Ran Two Million Regressions", *American Economic Review*, 87 (2), 178-83.
51. Shawki, A., (1997), "Investment Incentives in Egypt", Presented Paper, *The American Chamber of Commerce in Egypt*, (Cairo: ACCE).
52. Sjöholm, F., (1999), "Technology Gap, Competition, and Spillovers from Direct Foreign Investment: Evidence from Establishment Data", *Journal of Development Studies*, 36 (1), 53-73.
53. Solow, R.M., (1956), "A Contribution to the Theory of Economic Growth", *Quarterly Journal of Economics*, 70, 65-94.
54. Stevens, B., (1992), "Prospects of Privatization in OECD Countries", *National Westminster Bank Quarterly Review*, August 2-22.
55. Swan, T.W., (1956), "Economic Growth and Capital Accumulation", *Economic Record*, 32, 334-61.

56. The Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center, "Main Economic Indicators", *Monthly Economic Bulletin*, (Cairo: IDSC, Various Issues, 1992-2001).
57. The Egyptian Capital Market Authority, *Annual Report*, (Cairo: CMA, Various Issues, 1996-2001).
58. The Egyptian Capital Market Authority, (1996a), "Current Statues of the Capital Market in Egypt", *Report Submitted to Subcommittee 1. On Trade, Investment and External Financing, Egypt-USA Partnership Programme*, (Cairo: CMA).
59. The Egyptian Capital Market Authority, (1996b), "Egypt's Securities Market: A New Era of Development", (Cairo: CMA).
60. The Egyptian General Authority of Investment, (1998), (Unpublished Report, Cairo: GAI).
61. The Egyptian Ministry of Planning, (2000), (Cairo: MP).
62. The Egyptian Social Fund for Development, (1998), *The Fund Achievement*, (Cairo: SFD).
63. Timewell, S., (1991), "Egypt: It is Time to Start Letting Go", *Banker*, 141 (758), 47-48.
64. Tomas, V., and Wang, Y., (1997), "Government Policies and Productivity Growth: Is East Asian is an Exception?" in

- Danny, L. M., (ed.), *Lessons from East Asia*, (Michigan: University of Michigan Press), 483-509.
65. United Nations, (1998), *Statistical Yearbook*, No. 43 (New York: UN).
66. United Nations, (2001), *Statistical Yearbook*, No. 46 (New York: UN).
67. World Bank, (1993), *The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy*, (Oxford: Oxford University Press).
68. World Bank, (2000), *Middle East and North Africa Brief, Country Brief: Egypt*, (Washington, D.C.: WB).
69. World Bank, (2001), *World Development Indicators*, (Washington, D.C.: WB).
70. Yarrow, G., (1986), "Privatization in Theory and Practice", *Economic Policy*, 1 (2), 323-78.
71. Young, A., (1995), "Tyranny of Numbers: Confronting the Statistical Realities of the East Asian Growth Experience", *Quarterly Journal of Economics*, 110, 964-73.
72. Youssef, S., M., (1996), "Structural Reform Programme of Egyptian State-Owned Enterprises: Current Impact and Future Prospects", *Journal of Management Development*, 15 (5), 88-100.